الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

السنة الحادية والأربعون
ربيع الثاني ١٤٤٨ هـ
أيلول ٢٠٢٦ م

العدد
٤٨٣

كلمة الوعي: كيان يهود يخنق نفسه بأحلام حكومته

قراءة في رؤية الصين الاستراتيجية والتحول في سياستها الدولية

التضخم وحركية النقد بين النفوذ الدولي والبدائل من النظام الإسلامي

الطريقة العلمية وقصورها:
من الاختزال التجريبي إلى النظام السببي (2)

مع القرآن الكريم: القضاء والقدر

الفرق بين الخليفة والملك:
حين يخاف الحاكم من الله قبل أن يخافه الناس

هل يُعدّ الانقلاب العسكريّ من أساليب أخذ الحكم في الإسلام؟ (1)

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم "١٨٥" صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٥

www.al-waie.org subject@al-waie.org

المحتويات

كلمة الوعي: **كيان يهود يخنق نفسه بأحلام حكومته**	٣
قراءة في رؤية الصين الاستراتيجية والتحول في سياستها الدولية	١٠
التضخم وحركية النقد بين النفوذ الدولي والبدائل من النظام الإسلامي	٢٠
الطريقة العلمية وقصورها: من الاختزال التجريبي إلى النظام السببي	٢٥
رياض الجنة: **صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ رضي الله عنها... من بيت العداوة إلى بيت النبوة**	٣٣
مع القرآن الكريم: **القضاء والقدر**	٣٦
أخبار المسلمين في العالم	٣٩
الفرق بين الخليفة والملك: حين يخاف الحاكم من الله قبل أن يخافه الناس	٤١
هل يُعدّ الانقلاب العسكريّ من أساليب أخذ الحكم في الإسلام؟ (١)	٤٤
كلمة أخيرة: **ترامب يكشف عن الحقيقة الاستعمارية لأمريكا**	٥١
الغلاف الأخير: **السلطة الفلسطينية تلاحق الداعين لإيقاف الحفلات المختلطة**	٥٢

كيان يهود يخنق نفسه بأحلام حكومته

نبيل عبد الكريم

لم تبق الأزمة التي يعيشها كيان يهود مرتبطة فقط بما يجري على جبهات القتال، ولا يمكن اختزالها في نتائج معركة عسكرية هنا أو مواجهة أمنية هناك؛ فالمشكلة الأعمق تتعلق بالفجوة المتزايدة بين الأهداف التي تضعها حكومة كيان يهود والقدرة الفعلية على تحقيقها.

هل يمكن أن يكون "الحلم" قاتلاً؟ في حالة كيان يهود اليوم، تحولت أحلام الهيمنة والبقاء الشخصي للنخبة الحاكمة إلى نشوة عمياء تقود الكيان بسرعة جنونية نحو الهاوية. فبينما يظن بنيامين نتنياهو وشركاؤه أنهم ينسجون مجداً توراتياً جديداً، فإنهم في الحقيقة يوقّعون على شهادة وفاة دولة المؤسسات والاقتصاد والأمن كما يزعمون.

ومن أوهام «النصر المطلق» العسكري، التي تحولت إلى مستنقع استنزاف، إلى هواجس تفكيك القضاء وإضعاف الأجهزة الأمنية، التي أوصلت البلاد إلى شفير انقسام داخلي عميق، وصولاً إلى أحلام الضم والاستيطان التي تدفع الكيان نحو عزلة دولية وهاوية اقتصادية خانقة؛ تتكشف أمامها أزمة تتجاوز حدود المعركة العسكرية لتطال مستقبل الدولة نفسها.

إنها ليست مجرد أخطاء سياسية عابرة، بل مغامرات مدمرة يقودها رجل يراهن بمستقبل الكيان مقابل بقائه السياسي ومواجهة أزماته ومحاكماته. وفي مشهد تاريخي مأساوي، أصبحت الدولة رهينة لأحلام استبدادية، يدفع ثمنَها حاضرٌ ينهار وغَدٌ يضيع؛ في قصة لا تُروى مأساةً لكيان يهود فحسب، بل نذيراً بزلزال قد يهز المنطقة بأكملها.

حرب أطول... وأهداف أكبر

تتعامل الحكومة في كيان يهود مع المنطقة وفق تصور يقوم على إمكانية إعادة تشكيلها بالقوة، وفرض ترتيبات سياسية وأمنية جديدة تتوافق مع رؤيتها. ولكن التاريخ السياسي للمنطقة يثبت أن القوة قد تحقق مكاسب مؤقتة، إلا أنها لا تستطيع وحدها صناعة الاستقرار أو إنتاج القبول السياسي.

وتكمن المشكلة في أن استمرار الحرب يفرض تكاليف متراكمة لا تتوقف عند الخسائر

العسكرية المباشرة. فكل يوم إضافي من الصراع يعني أعباء اقتصادية أكبر، واستنزافاً للجيش، وضغوطاً متزايدة على المجتمع، وتوتراً مع الحلفاء، واتساعاً في دائرة الانتقادات الدولية.

وبذلك، قد تجد الحكومة نفسها أمام معادلة صعبة: كلما حاولت تحقيق أهداف أكبر، احتاجت إلى حرب أطول؛ وكلما طالت الحرب، ارتفعت كلفتها السياسية والاقتصادية والأمنية.

فالحروب قد تدمر البنية التحتية، وتغير موازين القوة، وتفرض واقعاً مؤقتاً، لكنها لا تستطيع بالضرورة إزالة أسباب الصراع أو إلغاء تطلعات الشعوب. ومن هنا تظهر معضلة كيان يهود الكبرى: ماذا بعد العمليات العسكرية؟

إذا كان الهدف هو فرض واقع جديد، فإن هذا الواقع يحتاج إلى شرعية سياسية، وقبول إقليمي ودولي، وترتيبات قابلة للاستمرار. أما إذا كانت الحرب هي الوسيلة الوحيدة، فإن انتهاء العمليات قد يعيد المشكلة إلى نقطة البداية، ولكن بعد تكلفة أكبر.

الداخل (الإسرائيلي)... أزمة تتجاوز الحكومة

في الداخل، تواجه الحكومة في كيان يهود حسابات سياسية معقدة. فقد أصبحت الحرب مرتبطة ببقاء الائتلاف الحاكم، وبالمواقف المتباينة داخل المجتمع، وبملفات الأسرى والجنود والاقتصاد والأمن.

وبحلول أغسطس/آب ٢٠٢٦، تُظهر جملة من التحليلات والتقارير الإعلامية اليهودية والأجنبية أن هذا الكيان يواجه أزمة داخلية عميقة ومتعددة الأبعاد، لا تقتصر على الخلاف السياسي، بل تمتد إلى المؤسسات والمجتمع والاقتصاد والجيش، أمثال: إسحٰق هرتسوغ (رئيس الدولة) الذي حذر مراراً من "حرب أهلية" ودعا إلى حوار وطني للتوصل إلى تسوية، ويائير لبيد (زعيم المعارضة): الذي انتقد سياسات الحكومة ورأى أنها تهدد الديمقراطية والتماسك الاجتماعي، ومحللون وأكاديميون، منهم آفي شيلون، وكيمليا شاحر، وغيرهم، وصفوا الوضع بأنه "أزمة وجودية داخلية" غير مسبوقة.

أولاً: أزمة سياسية ومؤسسية غير مسبوقة

انهيار شرعية الحكومة: فقدت الحكومة الحالية جزءاً كبيراً من هامشها السياسي داخل الكنيست، وأصبحت تعتمد على تحالفات هشة، الأمر الذي جعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً، في ظل الخلافات المتزايدة داخل الائتلاف الحاكم.

حل البرلمان وسباق الانتخابات: طُرح ملف الانتخابات المبكرة بقوة في ظل الأزمة السياسية، وسط مخاوف من أن تؤدي التطورات الأمنية إلى تأجيل الاستحقاقات السياسية أو تعقيدها،

وهو ما قد يفتح الباب أمام أزمة دستورية وسياسية جديدة.

الصراع مع القضاء: لا تزال محاولات إضعاف المحكمة العليا وتغيير طبيعة العلاقة بين السلطات السياسية والقضائية تثير جدلاً واسعاً، فيما يصف معارضون هذه المساعي بأنها جزء من «الانقلاب القضائي»، الذي أسهم في تعميق الانقسام داخل المجتمع (الإسرائيلي)، وأثار اعتراضات واسعة في أوساط أكاديمية واقتصادية وسياسية.

ثانياً: تصدع النسيج الاجتماعي والهجرة

هجرة الكفايات: غادر الكيان خلال السنوات الماضية عدد كبير من المواطنين، وبينهم أصحاب شهادات عليا وأصحاب دخول مرتفعة، في ظاهرة أثارت مخاوف بشأن مستقبل رأس المال البشري، وقدرة الاقتصاد (الإسرائيلي) على الاحتفاظ بذوي الكفايات.

احتقان داخلي وخطاب كراهية: تتهم وسائل إعلام لكيان يهود وأوساط سياسية الحكومة بتغذية الانقسام بين اليهود المتدينين والعلمانيين، وبين اليمين واليسار، فيما وصل توصيف بعض المراقبين للحالة إلى الحديث عن «حرب أهلية باردة» أو صراع داخلي عميق يهدد تماسك المجتمع.

أزمة التعليم: تواجه منظومة التعليم في كيان يهود تحديات متزايدة، خصوصاً في ظل الجدل حول المناهج المقدمة في مدارس الحريديم، ومستوى اندماج قطاعات واسعة من المجتمع في سوق العمل الحديث، وما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على الاقتصاد والمجتمع.

ثالثاً: أزمة اقتصادية ومالية

تراجع التصنيف الائتماني: أدت الحرب وتداعياتها المالية إلى زيادة الضغوط على اقتصاد كيان يهود، ودفعت وكالات التصنيف الائتماني العالمية إلى التحذير من تداعيات ارتفاع الدين العام والعجز المالي، فضلاً عن المخاطر الناجمة من استمرار الحرب. (صحيفة هارتس في ٢٠٢٤/٤/١٥)

ارتفاع تكلفة الحرب: تُقدَّر التكلفة المباشرة وغير المباشرة للحروب والعمليات العسكرية منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ بمبالغ ضخمة (تكلفة الحرب على غزة تتجاوز ٢٠٠ مليار شيكل حسب صحيفة كالكاليست في ٢٠٢٤/١/٢٢)، وهو ما انعكس على أولويات الإنفاق العام، وأوجد ضغوطاً على قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها.

تراجع ثقة المستثمرين: يواجه قطاع التكنولوجيا في كيان يهود، الذي يمثل أحد أهم أعمدة الاقتصاد، تحديات مرتبطة بالحرب وعدم الاستقرار السياسي والأمني. كما أثارت الحرب

مخاوف بشأن انتقال بعض الشركات والموظفين والاستثمارات إلى الخارج، وتراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

رابعاً: الضغط العسكري والأمني الداخلي

إرهاق الجيش: يعمل جيش كيان يهود في بيئة أمنية متعددة الجبهات، تشمل غزة ولبنان والضفة الغربية، إلى جانب التوترات الإقليمية والمواجهة مع إيران، الأمر الذي يفرض ضغوطاً كبيرة على القوات النظامية وقوات الاحتياط.

أزمة التجنيد: أثار إعفاء قطاعات من اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية أزمة سياسية واجتماعية حادة، خصوصاً في ظل الحاجة المتزايدة إلى أعداد إضافية من الجنود. وفي الوقت الذي يطالب فيه قادة عسكريون بتوسيع قاعدة التجنيد، ترفض قطاعات دينية واسعة هذا التوجه، ما أدى إلى تعميق الشرخ بين الجيش وقطاعات من المجتمع.

تراجع الردع: أثارت التطورات الأمنية منذ عام ٢٠٢٣ تساؤلات حول مدى احتفاظ كيان يهود بمستوى الردع الذي تمتع به سابقاً، خصوصاً بعد تعرضه لهجمات وضربات أظهرت قدرة خصومها على الوصول إلى عمقها الاستراتيجي.

في الخارج، تتزايد صعوبة الحفاظ على صورة القوة القادرة على إدارة الصراع بلا حدود. فكلما اتسعت دائرة الحرب، أصبحت الحكومة أمام ضغوط دبلوماسية وقانونية وإعلامية أكبر، كما أصبحت علاقتها بحلفائها أكثر تعقيداً.

ويواجه كيان يهود أزمات خارجية متعددة الأوجه، ويمكن تلخيصها في المحاور التالية:

عزلة دولية متزايدة

تتزايد التحذيرات من اتساع الفجوة بين كيان يهود وعدد متزايد من الدول والمؤسسات الدولية، في ظل استمرار الحرب في غزة وما ترتب عليها من انتقادات سياسية وقانونية وإنسانية واسعة.

كما أصبح كيان يهود أمام خطر حقيقي يتمثل في تحول الانتقادات الدولية إلى إجراءات سياسية واقتصادية أكثر تأثيراً، بما قد يضعف قدرتها على المناورة الدبلوماسية.

توتر مع الأمم المتحدة

تدهورت العلاقة بين كيان يهود وعدد من مؤسسات الأمم المتحدة، على خلفية الانتقادات الدولية للحرب في غزة والجدل حول المساعدات الإنسانية والقانون الدولي، وهو ما أدى إلى مزيد من التوتر بين الطرفين.

تصدع التحالفات التقليدية

تزايدت الانتقادات الأوروبية للكيان، وارتفعت الدعوات داخل عدد من الدول الأوروبية إلى إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية معها، بما في ذلك اتفاقيات الشراكة ومبيعات الأسلحة.

ومع اتساع هذا الاتجاه، يجد كيان يهود نفسه أمام معادلة جديدة: فالدعم السياسي الذي كان يشكل أحد أهم عناصر قوتها الدبلوماسية لم يبق مضموناً بالدرجة نفسها، بينما أصبح استمرار الحرب عاملاً ضاغطاً على علاقاتها الدولية.

الشرخ مع الحليف الاستراتيجي: الولايات المتحدة

تبقى الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي الأهم للكيان، غير أن طبيعة هذا التحالف تواجه هي الأخرى ضغوطاً متزايدة.

تراجع الدعم الحزبي: أظهرت التحولات داخل المجتمع والنخبة السياسية الأمريكية أن الموقف من كيان يهود بات لا يحظى بالإجماع السابق، خصوصاً داخل الحزب الديمقراطي، مع تصاعد الأصوات المطالبة بإعادة النظر في الدعم العسكري والسياسي.

انعكاس الرأي العام: تشير استطلاعات الرأي الأمريكية خلال السنوات الأخيرة إلى تراجع التأييد الشعبي للكيان مقارنة بمستويات سابقة، ولا سيما بين فئات الشباب، وهو تحول قد تكون له آثار سياسية طويلة المدى.

تباين المصالح: واشنطن باتت لا تنظر بالضرورة إلى جميع الملفات الإقليمية من زاوية كيان يهود نفسها، خصوصاً عندما تتعارض الحسابات الأمريكية الأوسع مع أهداف حكومة كيان يهود. ومن هنا يمكن أن تظهر خلافات حول إيران، وغزة، والعلاقات الإقليمية، وشكل التسوية السياسية المقبلة.

وهنا تكمن إحدى أخطر نقاط الضعف لكيان يهود: الاعتماد الكبير على الدعم الأمريكي، في الوقت الذي يمكن أن تتغير فيه الأولويات الاستراتيجية لواشنطن وفقاً لظروفها الداخلية أو أزمات دولية أكبر.

التحديات الأمنية والجيوسياسية

جبهات قتال مفتوحة: لا يزال كيان يهود يواجه بيئة أمنية معقدة ومتعددة الجبهات، تشمل غزة ولبنان والضفة الغربية والتوتر مع إيران وسوريا، الأمر الذي يفرض استنزافاً عسكرياً وأمنياً متواصلاً.

محدودية القدرة على خوض حرب منفردة: رغم تصريحات نتنياهو حول قدرة كيان يهود على مواجهة إيران بمفردها، فإن أي حرب إقليمية واسعة تحتاج إلى حسابات تتجاوز القدرة العسكرية المباشرة، وتشمل الموقف الأمريكي والدولي، والقدرة على تحمل التداعيات الاقتصادية والأمنية، واحتمالات اتساع رقعة المواجهة.

توترات إقليمية جديدة: تتزايد الخلافات مع عدد من القوى الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا، كما تبقى العلاقات مع الأردن ومصر عرضة لضغوط مرتبطة بالتطورات الأمنية والسياسية في المنطقة. وكلما طال أمد الحرب، ازدادت احتمالات تحول الخلافات السياسية إلى أزمات استراتيجية.

الضغط القانوني الدولي: تواجه شخصيات (إسرائيلية) بارزة ضغوطاً وتحركات قانونية دولية، بما في ذلك إجراءات مرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يفتح جبهة أخرى من الصراع تتجاوز الميدان العسكري إلى المجال القانوني والدبلوماسي.

دعوات إلى العقوبات الاقتصادية: تتزايد الدعوات في عدد من الدول الأوروبية والغربية إلى فرض قيود أو عقوبات على الكيان، وإعادة النظر في اتفاقيات الشراكة ومبيعات الأسلحة، وهو ما يمكن أن يتحول، إذا اتسع نطاقه، إلى ضغط اقتصادي وسياسي متراكم.

قد لا يكون الخطر الأكبر على أي دولة هو الهزيمة العسكرية المباشرة، بل الدخول في حرب استنزاف طويلة لا تستطيع إنهاءها ولا تستطيع تحمل تكاليفها إلى ما لا نهاية، وخصوصاً عندما تكون الدولة معتمدة بدرجة كبيرة على الدعم الخارجي.

فالحرب الطويلة تعني تعطيل قطاعات اقتصادية، واستدعاء أعداد كبيرة من جنود الاحتياط، وزيادة الإنفاق العسكري، وإرباك الحياة المدنية، وتعميق الخلافات السياسية والاجتماعية.

وهنا لا تكمن المشكلة فقط في حجم الأهداف، بل في غياب تصور واضح لنهاية الصراع.

فإذا لم تكن ثمن إجابات سياسية مقنعة، فإن القوة العسكرية تصبح مطالبة بإدارة ملفات ليست من اختصاصها، وتتحول العمليات المؤقتة إلى التزام طويل الأمد.

وعندما تصبح الأهداف أكبر من القدرة على تحقيقها، ويصبح استمرار الحرب أقل كلفة سياسياً من إنهائها بالنسبة إلى الحكومة، تدخل الدولة في دائرة خطيرة؛ حرب تستمر لأنها لم تحقق أهدافها، وأهداف تتسع لأنها تبرر استمرار الحرب. وهذه الدائرة هي التي يمكن أن تخنق المشروع من الداخل.

حين تصبح الدولة أسيرة لأحلامها تجبر الحكومة على رفع سقف أهدافها إلى مستوى يتجاوز قدرتها على تحقيقها، وتجد نفسها مضطرة إلى مواصلة الحرب حتى لا تعترف

بالفشل، فيما يؤدي استمرار الحرب إلى رفع تكلفة هذا الفشل.

فالشرق الأوسط ليس فراغاً سياسياً يمكن إعادة تشكيله بمجرد امتلاك القوة العسكرية، والصراعات الممتدة لا تنتهي عادة عندما تنفد الذخيرة، وإنما عندما تتغير المعادلات السياسية التي أنتجت الصراع.

إلى متى تستطيع مواصلة الحرب، وماذا سيبقى من داخل الكيان عندما تنتهي؟

وهكذا قد تتحول أحلام الهيمنة إلى عبء، وأوهام النصر المطلق إلى استنزاف، والسعي إلى فرض واقع جديد إلى عامل يهدد بتغيير الواقع داخل كيان يهود نفسه.

فالخطر الأكبر قد لا يأتي من خارج الحدود، بل من الفجوة بين ما تحلم به الحكومة وما تستطيع الدولة تحمّله. وعندما تصبح الأحلام أكبر من قدرة الدولة على تحقيقها، فإنها لا تبقى مشروعاً للمستقبل، بل قد تتحول إلى طريق يخنق الحاضر ويهدد المستقبل.

كل هذا، ولم نتطرق إلى أن قضية فلسطين ليست قضية الفلسطينيين ولا العرب، بل هي قضية إسلامية؛ ففلسطين بلد إسلامي، وهي جزء من بلاد الشام، فتحها المسلمون بدمائهم، وأي تفريط في أي شبر منها هو خيانة لله وللرسول ﷺ. ولذلك أوجب الله على المسلمين الجهاد لاستنقاذها، ودحر كيان يهود واستئصاله، ورفض الهيمنة الأمريكية وخلع أذنابها (الحكام) في المنطقة.

إن بلادنا هي مسرح التجاذبات، وأعداء الدين جعلوا المعركة على أرضنا لنهب خيراتها، وهدم بنيتها التحتية، وقتل أبنائها، وتغيير خرائطها بما يتناسب مع أطماع يهود، ومنع المنطقة من الاستفاقة وعودة مارد الإسلام.

أيها المسلمون في جميع بقاع الأرض، ألستم أنتم من فتح هذه البلاد؟ أليس الإسلام هو الذي جمع بين أعراقكم وقومياتكم وإثنياتكم، وجعلكم مسلمين؟

ألستم من قهر التتار وقهر الصليبيين؟ أَتَستعصي عليكم اليوم أمريكا وأذنابها؟

إن ما جعل الغرب يتفوق علينا تفرّقنا وبعدنا عن العروة الوثقى، ولن نتخلص من هذا الذل الذي نعيشه إلا بإعادة دولة الخلافة، فهي الوحيدة القادرة على إزالة كل أعداء الدين، وتبوّء مقعدها في الموقف الدولي، لتنشر الخير في ربوع العالم، وتقضي على كيان يهود، واسترجاع كل شبر اغتُصب أو سُلخ. فكونوا مع العاملين لاستئناف الحياة الإسلامية، كما قال الله عنكم: ﴿**فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ۞ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ**﴾ ■

قراءة في رؤية الصين الاستراتيجية والتحول في سياستها الدولية

مُناجي محمد

أبدأ بمقدمة يستدعيها فهم التحولات الاستراتيجية الكبرى التي تشهدها الصين، إذ لا بد من الوقوف على الأسباب الكامنة والظروف والفرص الاستراتيجية والجيوستراتيجية وراء ظهور الصين على المسرح الدولي قوةً كبرى، ونمو قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية وطموحها الدولي، حتى أصبح لها تأثيرها الخاص اليوم على الموقف الدولي والسياسة الدولية، ولقد أصدر مؤخرا مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٦ ورقة بيضاء بعنوان "بناء نظام حوكمة عالمية أكثر عدلاً وإنصافاً: مبادئ الصين ومقترحاتها وإجراءاتها"، ترجمت الرؤية الاستراتيجية للصين ونظرتها العالمية المستقبلية.

لم يكن صعود الصين إلى قوة دولية حدثا معزولا عن البيئة الدولية والظروف الجيوسياسية التي يمر بها الموقف الدولي وأزمات النظام الدولي الغربي الأمريكي الحادة، ولكن نمت هذه القوة وتراكمت عبر لحظات تاريخية مفصلية، أهمها نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وظهور الأحادية القطبية الأمريكية، وفي سكرة النصر على الاتحاد السوفيتي كان الشغل والهم الاستراتيجي الأمريكي هو بناء الإمبراطورية والسيطرة على أدوات الهيمنة لإدارة العالم بصفة القطب الواحد المهيمن، وما كانت تلك الأدوات إلا مصادر الطاقة والمواد الخام والموارد الطبيعية الأولية، وكانت الجغرافية الإسلامية وثرواتها وبحر نفطها وغازها وإسلامها الكامن المتجذر الذي استعاد حيويته الاستراتيجية، هي الشغل والهم الاستراتيجي الأمريكي، فكانت حروب أمريكا في الخليج وأفغانستان والقرن الإفريقي حروبا استراتيجية لبناء إمبراطوريتها وتكريس هيمنتها الأحادية والتي سوقت لها، إنشاءً لنظام عالمي جديد، شَكَّلَ هذا الظرف الدولي الاستثنائي فرصة ولحظة استراتيجية تاريخية للصين. ففي غمرة انشغال أمريكا بمغامراتها لبناء إمبراطوريتها بنت الصين اقتصادها على نحو هادئ ومستمر، وطورت بنيتها التحتية وقدراتها التصنيعية وأنشأت قاعدتها التكنولوجية، عبر تطوير نظامها التعليمي وتنمية قدرات مراكز البحث والاختبار والابتكار وتقويتها. ورغم أن

هذه اللحظة التاريخية بدت لحظةً للهيمنة الأمريكية، فإنها وفرت للصين بيئة خارجية مناسبة لمكاسب استراتيجية صافية من الاحتواء والعقوبات الأمريكية، وساعد على ذلك تبني بكين في هذه المرحلة نهجاً حذراً مستلهماً من مقولة دنغ شياو بينغ (مهندس إصلاحات الصين الحديثة): "أخفِ قدراتك وانتظر وقتك"، وكان الهدف هو تجنب الصدام المباشر مع القوة المهيمنة الأمريكية. عطفا على ذلك وفي ظل هزيمة المنظومة الشيوعية وتفكك دول المعسكر الشرقي الأوروبي وانتهاء الحرب الباردة، استكانت أمريكا إلى تقدير استراتيجي موغل في الخطأ، مفاده أن دولة الصين الشعبية الاشتراكية سيكون مصيرها كمصير دول المعسكر الاشتراكي الأوروبي وأن التفكك سيطال منظومة الحكم والدولة الاشتراكية الصينية، في تجاوز تام لحقيقة الصين من كون منظومتها الهجينة أقرب إلى اشتراكية الدولة الرأسمالية منها إلى اشتراكية الدولة في المنظومة الشيوعية، فضلا عن الاختلافات الثقافية والحضارية بين الشرق الصيني والشرق الأوروبي.

ثم مع سقوط الاتحاد السوفيتي وانتفاء الحواجز الشيوعية تهيأت الشروط الليبرالية لاستعادة السطوة والهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد والسياسة والحياة، وكان من مخرجات هذه الليبرالية الجديدة القديمة "النيوليبرالية" عولمة النموذج الليبرالي الغربي وإلغاء كل القيود ورفع كل الحواجز عن التجارة العالمية (تجارة الشركات الرأسمالية) ترجمتها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي أبرمت سنة ١٩٩٥، وجراء هذه العولمة الاقتصادية شهد العالم توسعاً غير مسبوق في التجارة الدولية، وانتقال الإنتاج الصناعي إلى مناطق أقل تكاليف وقيودا، وقد استفادت الصين من هذه الموجة عبر جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير قدراتها الصناعية وكفاياتها ومهاراتها الفنية، وبدأ دور الصين في الاقتصاد العالمي يتنامى حتى وصفت بمعمل العالم، وتكرس ذلك مع انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠١، وترسخ بعد ذلك فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ مع تضاعف صادراتها الصناعية، وأصبح تعبير "الصين مصنع العالم" مستخدماً ورائجا على نطاق واسع في تقارير المؤسسات الدولية والصحف الاقتصادية، فتحولت الصين بذلك من دولة من دول الأطراف في سلسة الإنتاج الرأسمالي الغربي إلى دولة محورية رئيسة في سلاسل الاقتصاد العالمي.

ومع هذه الطفرة الصينية بدأ انتقال مركز الثقل الاقتصادي نحو آسيا، عبر ارتفاع مساهمة آسيا في الإنتاج والتجارة العالمية، وكانت الصين من أكبر المستفيدين، ساعدها على ذلك قيادتها السياسية وسوقها الداخلية الضخمة وقاعدتها الصناعية الواسعة

واستثماراتها المكثفة العالية في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا.

ثم كانت الألفية الثالثة وظهور أعراض تآكل النظام الدولي الغربي الأمريكي واستنزافه وحدّة أزمات المنظومة الرأسمالية الغربية، والتي شكلت فيها الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ نقطة انعطاف استراتيجية وتحول عميق في الاستراتيجية الصينية، فقد شكّل شبه عزلة الصين عن الاقتصاد العالمي وآلياته ومؤسساته حمايةً لها من التداعيات الكارثية لأزمة الديون المالية الغربية ٢٠٠٨، وساعدتها كذلك احتياطياتها النقدية الضخمة، وقطاعها المصرفي الذي تهيمن عليه الدولة، مع مدخرات محلية مرتفعة، وقدرة واسعة على تعبئة الاستثمار العام وتحفيز الطلب الداخلي، ولذلك لم تنظر الصين لأزمة عام ٢٠٠٨ بصفتها مجرد امتحان اقتصادي قاس، بل باعتبارها لحظة كشفت حدود النموذج المالي الغربي، وعززت ثقة النخبة الصينية بقدرة نموذجها على الصمود (تحكم الدولة المركزي في المالية والإنتاج والتجارة)، وشكلت نقطة تحول دفعتها من استراتيجية الاندماج في النظام الدولي إلى التفكير بصورة أكثر طموحاً في المشاركة في إعادة تشكيله، فأطلقت سنة ٢٠١٣ مبادرة الحزام والطريق إيذاناً بتحول الصين من قوة اقتصادية إلى فاعل جيو-سياسي عالمي، كما كانت أزمة الدولة الأمريكية السياسية والاستراتيجية والعسكرية عاملا داعما، جراء الانقسام الرأسمالي وتداعياته السياسية والثقافية وتصاعد الاستقطاب الداخلي الأمريكي وانعكاساته على الدولة وسياستها الدولية، ثم انتكاسات القوة العسكرية الأمريكية التي كشفت حدود القدرة والقوة الأمريكية ومحدوديتها في الحفاظ على الهيمنة المنفردة، ثم مع إدارة ترامب وتحطيمه لجاذبية القيادة الأمريكية غربيا، استثمرت بكين في أزمة الدولة الأمريكية عبر توسيع قاعدتها الصناعية والتكنولوجية والمالية وعلاقاتها الدولية، وتحويل ثقلها الاقتصادي إلى نفوذ جيو-سياسي لتنتقل من قوة مستفيدة من النظام الدولي الغربي إلى قوة تنازع على إعادة تشكيل قواعده.

عزز ذلك الثورة الرقمية والتكنولوجية فمع صعود الاقتصاد الرقمي باتت القوة لا تقاس بالإنتاج الصناعي فقط، ولكن أيضاً بالذكاء الاصطناعي والاتصالات والبيانات وأشباه الموصلات، ولقد أدركت الصين مبكراً أن المنافسة المستقبلية ستكون على التكنولوجيا والمعايير، لذلك كثفت الاستثمار في البحث العلمي لتطوير تكنولوجيتها الصينية الخاصة لتقليل الاعتماد على التقنيات الأجنبية في المجالات الحساسة تحديدا، وغزت بها أسواق العالم.

لم يكن صعود الصين وليد قوتها الذاتية

وحدها، بل جاء أيضاً ثمرة التآكل التدريجي للنظام الدولي الذي أرسته أمريكا وقادته بعد الحرب العالمية الثانية ثم بعد نهاية الحرب الباردة، وكانت ركائزه هي التفوق الاقتصادي الغربي، وعلى رأسه الاقتصاد الأمريكي والتفوق العسكري تحت قيادة أمريكا، والمؤسسات الدولية الخادمة للنظام ثم العولمة الاقتصادية. وخلال عقود عززت هذه العناصر بعضها بعضاً؛ فالقوة العسكرية وفرت المظلة الأمنية لأمريكا والغرب، والمؤسسات نظمت جزءاً كبيراً من العلاقات الاقتصادية الدولية وشكلت الأدوات الناعمة للإكراه وفرض الهيمنة الغربية، والعولمة أحكمت ارتباط اقتصادات دول العالم بالاقتصاد الغربي.

ولكنّ العقود الأخيرة شهدت تغيرات أضعفت ركائز النظام الدولي الغربي، فقد تقلصت الحصة النسبية للغرب من الاقتصاد العالمي مع صعود اقتصادات آسيوية، وتزايدت المنافسة في مجالات التكنولوجيا والصناعة، وبرزت قوى إقليمية أكثر استقلالاً في قراراتها، كما تعرضت بعض المؤسسات الدولية لانتقادات تتعلق بالتمثيل والشرعية، وتصاعَد خطاب التعددية القطبية، وفي الوقت نفسه دخلت العولمة مرحلة أكثر تعقيداً، فبدل أن تكون أداة لتعميق الاعتماد على الاقتصاد الغربي أصبحت أيضاً أداة وساحة للتنافس مع الغرب، ما دفع إلى إعادة النظر في سلاسل الإمداد، وأمن التكنولوجيا، والموارد الحيوية، والاعتماد على الخارج، وباتت العولمة وفلسفتها وقواعدها محل إشكال وجدل، واقتُرحت السياسات الحمائية ومعها العقوبات وحرب الرسوم الجمركية بدائلَ منها، وهو ما أعاد الاعتبارات الجيو-سياسية إلى قلب الاقتصاد العالمي.

ومع خلخلة ركائز النظام الدولي الغربي برز كذلك تحول في مفهوم القوة، فبعد أن كان النفوذ يرتبط أساساً بالقدرة العسكرية والمالية، أصبحت التكنولوجيا ومعداتها وبياناتها، وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والمعايير التقنية، والبنية التحتية الرقمية، أدواتٍ مركزيةً في التنافس الدولي، وأصبحت الحرب السيبرانية تتصدر الاشتغالات الاستراتيجية للدول. ومع هذا التحول باتت القواعد التي صيغت في منتصف القرن العشرين غير كافية لمعالجة كثير من القضايا الجديدة، ما فتح نقاشاً واسعاً حول تحديثها أو إعادة صياغتها، وهكذا بدأ التجاذب والاستقطاب السياسي حول استمرار النظام الغربي الأمريكي بشكله الحالي أو تعديله وإعادة تشكيله، مع دعوة أمريكا للحفاظ عليه مع إصلاحه وتكييفه مع المستجدات.

وفي الطرف الآخر الذي تصدرته الصين بدأ الحديث عن إعادة توزيع النفوذ داخل

مؤسسات النظام الدولي أو إنشاء أطر جديدة تعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي وموازين القوة الجديدة، ولقد انعكس هذا التحول الاستراتيجي لموقف الصين من دولة تسعى للاندماج في النظام الدولي الغربي إلى دولة تطمح إلى إعادة تشكيله. فهذا التحول الاستراتيجي الصيني لا يقرأ على أنه مجرد صعود لقوة اقتصادية جديدة، ولكنه تحول استراتيجي تدريجي تراكمي في رؤية الصين لذاتها ولموقعها في النظام الدولي والموقف الدولي.

لقد مثلت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ نقطة تحول في العقل الاستراتيجي الصيني، فقد استنتجت بكين أن النموذج الغربي بات لا يتمتع بالهيمنة الفكرية والاقتصادية التي كان يتمتع بها بعد الحرب الباردة، ومنذ ذلك الحين أصبحت الصين لا تكتفي بالاستفادة من مزايا النظام الدولي، بل بدأت في بناء أدوات نفوذ مستقلة، منها مبادرة الحزام والطريق ومؤسسات مالية جديدة (بنك بريكس) وتوسيع الحضور والنفوذ التكنولوجي وتعزيز النفوذ الجيو-ستراتيجي في الجنوب العالمي (إفريقية وأمريكا اللاتينية ودول آسيا...)، وكانت هذه الخطوات تعبيرا عن انتقال الصين من الاندماج إلى التأثير، تلتها مرحلة محاولة إعادة تشكيل النظام الدولي الغربي.

ولقد كانت بداية هذا العقد لحظة مفصلية في التحول الاستراتيجي الصيني، فمنذ ٢٠٢٠ توالت الأوراق البيضاء التي تترجم الرؤية الاستراتيجية الصينية وتكشف أن بكين انتقلت من مرحلة الاندماج في النظام الدولي إلى مرحلة صياغة رؤية بديلة لإدارته وإعادة تشكيل قواعده، فباتت الصين لا تكتفي بالمطالبة بحصة أكبر داخل النظام القائم، بل باتت تعرض معايير وقواعد ومؤسسات ومفاهيم تعكس رؤيتها الاستراتيجية وخصائص من ثقافتها الصينية منافسة للنموذج الغربي. ففي الورقة البيضاء لعام ٢٠٢١ "الصين: ديمقراطية ناجحة" أعادت بكين تعريف الديمقراطية من خارج النموذج الليبرالي الغربي، وقدمت ما سمته "ديمقراطية المسار الكامل؛ وهي قدرة النظام على تحقيق مصالح الشعب والتنمية والاستقرار"، وكانت بداية تمرد على الهيمنة المعيارية لأمريكا والغرب. وفي ورقتها البيضاء لعام ٢٠٢٣ "مجتمع المستقبل المشترك للبشرية: مقترحات الصين وأفعالها" أعلنت بكين بصورة أوضح رؤيتها للنظام الدولي، وضمّنتها انتقادا للنظام الدولي القائم، وشككت في شرعية المرجعية الفكرية التي قام عليها ذلك النظام بعد الحرب الباردة. وفي الورقة البيضاء الخاصة بالحزام والطريق لعام ٢٠٢٣ فقد صدرت الصين مبادرتها للعالم، لا بصفتها مشروع بنية تحتية، بل بصفتها جيوستراتيجية لإعادة تشكيل شبكات

التجارة والتمويل والاتصال العالمية وفق رؤية صينية. وكذلك الورقة البيضاء لعام ٢٠٢٥ "الأمن القومي في العصر الجديد" التي ركزت بكين على توصيف العالم تحت قيادة أمريكا وبحسب نظامها الدولي بالمضطرب والمتقلب، وربطت الأمن الصيني بالتحولات البنيوية التي يجب أن يخضع لها النظام الدولي لحماية مسار الصعود الصيني، وأن الإشكال مع أمريكا والغرب هو في هيكل العلاقات وقواعد النظام، وليس مجرد خلاف ظرفي يمكن تسويته. وتمثل الأوراق البيضاء الأخيرة لهذا العام ٢٠٢٦ التعبير الأكثر وضوحا عن سعي الصين إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، فقد تجاوزت الحديث عن التنمية الداخلية والمحيط الإقليمي الآمن، بل جاء الحديث الصيني عن بناء نظام حوكمة عالمية وعن الأمن العالمي والتنمية العالمية والحضارة العالمية وبناء مجتمع يهدف لمستقبل مشترك للبشرية.

وفي تحولها الاستراتيجي تسعى الصين كذلك لإعادة الصياغة الثقافية للمفاهيم وإعادة تشكيل المعايير والقواعد لتكون مدخلها لتشكيل النظام الدولي بحسب رؤيتها ومصالحها، فتسعى إلى إزاحة مركز مفهوم القوة والأمن من ارتباطهما بالقوة العسكرية الصلبة نحو توسيع مفهوم القوة والأمن ليشمل التكنولوجيا والبيانات والمعايير الصناعية والرقمية والقدرات السيبرانية، من حيث هي أوراق للقوة والأمن والردع، ثم التأكيد على وضع الصين ومكانتها من حيث هي مركز ثقل عالمي في هذه القضايا التي تمس أمن العالم، ما يؤهلها لأن تكون طرفا في صياغة القواعد والمعايير وإعادة تشكيل النظام الدولي بصفتها فاعلا جيو-سياسيا فيه.

فالصين ترى في إعادة تشكيل البيئة الدولية عاملا حاسما في إعادة تشكيل النظام، بحيث تصبح موازين القوة الجديدة نتيجة طبيعية لتغير القواعد، وهو تصور يجد جذوره في التراث الثقافي الصيني أكثر مما تفسره النظريات الغربية، فالصين تعيد توظيف مفاهيم ثقافتها الخاصة بلغة عصرية. يلفت هنري كيسنجر لهذا الأمر في تحليلاته الأخيرة إلى أن الصين تنطلق من مفهوم مختلف للنظام الدولي، وتستلهم رؤيتها الاستراتيجية من فكرة التوازن في التاريخ الآسيوي، حيث لا ينبغي أن تفرض قوة واحدة إرادتها على الجميع.

إن التاريخ السياسي الصيني الذي يجد جذوره في حكم السلالات الإمبراطورية المتعاقبة، والثقافة السياسية الصينية التي تجد تأسيسها وتأصيلها في الكونفوشيوسية من حيث هي منظومة فكرية وأخلاقية وسياسية أسسها كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد، وقد شكّلت الكونفوشيوسية لأكثر من ألفي عام الأساس الثقافي والسياسي

والإداري للدولة والمجتمع والثقافة الصينية، ولا يزال أثرها واضحاً في الثقافة والسياسة والإدارة في الصين، حتى بعد سقوط حكم السلالات سنة ١٩١٢ وقيام الجمهورية وتبني الدولة النظام الاشتراكي. فالعقل الاستراتيجي الصيني متشبع بتاريخه السياسي وثقافته السياسية الصينية. ومِن أعطاب تحليل المسألة الصينية إغفال الخصوصية الثقافية والحضارية والسياسة الصينية.

ومن التأثير الأكثر وضوحاً في الاستراتيجية الصينية المعاصرة والذي يجد جذوره في فلسفة الحرب عند "صن تزو" (أشهر منظّر عسكري في التاريخ الصيني، ويُنسب إليه تأليف كتاب "فن الحرب"، الذي يُعد من أكثر الكتب تأثيراً في الفكر العسكري والاستراتيجي والسياسي الصيني)، والذي لا ينظر إلى الحرب باعتبارها اختباراً للقوة، بل باعتبارها اختباراً للعقل، فمقولته الشهيرة "أسمى مراتب الحرب هي إخضاع العدو دون قتال"، فهي ليست دعوة إلى تجنب الصراع، ولكن إلى إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية بحيث تصبح المواجهة المباشرة غير ضرورية، وهي فلسفة الاستراتيجية الصينية اليوم.

فالعقل الاستراتيجي الصيني فعّالة فيه خلفيته الثقافية وسياسته الخاصة وموجهة له، وهو يفكر في إعادة ترتيب عناصر الواقع لتشكيل البيئة الدولية الخادمة لأهدافه، حتى يصبح الهدف الذي يريده هو النتيجة الطبيعية لصيرورة الأحداث. ولهذا تبدو الصين أقل اهتماماً بإعلان الانتصارات الكبرى، وأكثر اهتماماً بتشكيل البيئة والاتجاهات بعيدة الأمد. فهي لا تسأل كيف تهزم الولايات المتحدة، بقدر ما تبحث عن كيفية جعل بنية الاقتصاد العالمي وشبكات التجارة والتكنولوجيا والتمويل تتطور بطريقة تجعل انتقال مركز الثقل إلى آسيا والصين نتيجة طبيعية.

ومن هنا يمكن قراءة الأوراق البيضاء الأخيرة بوصفها وثائق لإعادة تعريف وتشكيل قواعد النظام الدولي أكثر من كونها أوراقاً لاصطدام استراتيجي مع القوة المهيمنة، فالأوراق تركز على إعادة بناء نظام الحوكمة العالمية، وتوسيع دور الجنوب العالمي، وتعزيز استخدام العملات المحلية، وتطوير المؤسسات المتعددة الأطراف، وصياغة معايير جديدة في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. وجميعها تصب في هدف واحد؛ إعادة تشكيل البيئة الحاضنة للنظام الدولي الغربي القائم وتغييرها.

وضمن سعيها لإعادة تشكيل البيئة الدولية، وبناء على قناعة بكين بأن الغرب بات لا يمثل الأغلبية السكانية ولا الاقتصادية فإن الصين تخاطب دول آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية بوصفها الشريك الرئيس في النظام القادم،

وخطابها ليس أيديولوجيا ولا يعتمد إثارة المسائل الثقافية الإشكالية، ولكن توظف أوراق اقتصادها وفائض سيولتها في الاستثمار والتمويل والبنية التحتية والتكنولوجيا والتجارة لبناء كتلة مصالح واسعة تجعل النفوذ الصيني جزءاً من التنمية الاقتصادية لدول الجنوب العالمي، فتوظَّف هذه الكتلة في إعادة تشكيل البيئة الدولية خدمة للاستراتيجية الصينية.

ومن هذا المنظور يمكن فهم التحول الصيني نحو الاستثمار في البنية التحتية، وسلاسل الإمداد، والمعايير الصناعية، والذكاء الاصطناعي، وشبكات الاتصال، والمؤسسات المالية الجديدة...، فهذه ليست أدوات اقتصادية فحسب بل ترى فيها الصين وسائل لإعادة صياغة البيئة التي تعمل داخلها القوة الدولية، فالصين لا تنطلق في رؤيتها الاستراتيجية من فرضية أن إسقاط القوة المهيمنة شرط لتغيير النظام الدولي، بل من فرضية أكثر تعقيدا وتركيبا، مفادها أنه إذا تغيرت المعايير والقواعد التي يعمل بها النظام فالمحصلة الطبيعية تحوّل وتغيّر في مركز النظام، فتغيير القواعد يسبق تغيير المؤسسات.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الصين لخلخلة المعايير والقواعد القائمة توسيع استخدام العملات المحلية في التجارة لخلخلة قاعدة الدولار الأمريكي، وبناء شبكات دفع وتسوية موازية لخلخلة هيمنة نظام "سويفت"، وإنشاء بنوك تنموية جديدة لخلخلة هيمنة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الغربيين، ووضع معايير تقنية لخلخلة الاحتكار المعياري الغربي، وتطوير شبكات رقمية مستقلة لخلخلة الاحتكار الرقمي الغربي. وتعمل الصين عبر الاستثمار والتمويل على أن تصبح هذه الممارسات واسعة الانتشار لخلق بيئة موازية تفرض تكيف المؤسسات الدولية معها، فيصبح تغيير القواعد مطلبا ونتيجة طبيعية، ويجعل الآخرين مضطرين إلى العمل ضمن منظومتها الجديدة، وهذه البيئة الخادمة لإعادة تشكيل القواعد هي ما تحاول الصين بناءه عبر سلاسل الإمداد والبنية التحتية والتكنولوجيا والتمويل والمعايير الصناعية والرقمية والسيبرانية الصينية وفائض السيولة والإغراء المالي، وترى بوادر هذا التحول التدريجي لمركز الثقل العالمي، فمركز التجارة ينتقل لآسيا، ومركز التصنيع أصبح في آسيا، ومركز النمو الاقتصادي يتجه نحو آسيا، وجزء متزايد من الابتكار التكنولوجي يأتي من آسيا، مع تصاعد الاهتمام الجيو-ستراتيجي بآسيا، وهكذا ترى الصين تهيئة البيئة الدولية لجعل تغييراتها المقترحة للقواعد والمعايير تبدو إصلاحا للنظام وليس هدما له.

فمنطق الصين الاستراتيجي وتخطيطها الاستراتيجي مُنْصَب على حل المعادلة

الاستراتيجية، وهي كيفية إعادة تشكيل وتصميم قواعد النظام بحيث يصبح الصعود الصيني نتيجة منطقية وطبيعية لقواعده، وترى أن عملها الاستراتيجي لا يكمن في مضمار القوة الصلبة ولكن في إعادة صياغة القواعد والمعايير والمؤسسات لإعادة توجيه مركز الثقل العالمي وتحويله، عبر إعادة هندسة البيئة الدولية، مع جذب الآخرين للعمل من داخل قواعدها ومعاييرها ومؤسساتها التي أعادت تشكيلها، وفي توافق تام مع مصالحها ورؤيتها. وأوراقها البيضاء هي بحكم أصول استراتيجية لرؤيتها للنظام الدولي الخاص بها، مع سعي الصين لتكون أبرز مهندسي هذا النظام الجديد لا مجرد أحد أقطابه، وهو تأسيس بعيد المدى لهيمنة صينية.

تبقى هذه الاستراتيجية رؤية صينية خاصة وقد يجادَل في محدوديتها وقصورها، لكن الأمر الجوهري الذي لا يجوز إغفاله أو التغاضي عنه أن كل هذا الجهد الاستراتيجي هو في حقيقته بحث عقلي في كيفية تحقيق أهداف المنظومة الثقافية وغاياتها جذر الفلسفة والنظام، والاستراتيجية على أهميتها لا تعدو كونها الوسيلة العملية لتحقيق أهداف الفكرة الثقافية وغايتها، والفكرة هنا هي الفكرة الليبرالية الرأسمالية الغربية. والصين على مستوى الفكرة لا تنشئ جديدا ولم تأت بجديد، وبصمة ثقافتها الكونفوشيوسية لا تتعدى بعض الإجراءات العملية المتعلقة بالوسيلة والخطة الاستراتيجية، ولا تتعداها إلى الفكرة الرأسمالية صلب المنظومة الثقافية الرحم الحضارية لتخليق القيم وانبثاق الرؤى وتوليد الأنظمة وتحديد المعنى والأهداف والغايات. تبقى الاستراتيجية تبعا للفكرة وخادمة لأهدافها وغاياتها، فهي أداتها التنفيذية، والصين لا تبشر برؤية ثقافية خاصة بها، بل هي منخرطة منذ بداية القرن الماضي بعد تأسيس الجمهورية سنة ١٩١٢ وتبني اشتراكية الحكم ثم تطعيم ذلك برأسمالية الاقتصاد، وملتزمةٌ الرؤية الثقافية السياسية الغربية، ولا تحمل مشروعا ثقافيا وحضاريا خاصا بها ولا تبشر به.

ويجدر التنبه إلى أن معضلة العالم اليوم تتجاوز الاستراتيجية والعقل الاستراتيجي إلى المنظومة الثقافية المتعلقة بالإنسان وقضاياه الوجودية المصيرية وأنظمة حياته وسعادته. والسؤال المعروض اليوم على العقل البشري هو البحث عن بديل عن المنظومة الثقافية العلمانية الرأسمالية الغربية ونتائجها الكارثية ومأساتها الحضارية، وليس عن استراتيجية لابتكار طريق آخر للوصول إلى النتائج والغايات الليبرالية الرأسمالية السامة المدمرة نفسها.

فالقضية هي في أزمة المنظومة الثقافية العلمانية الرأسمالية الغربية وفلسفتها

للوجود وأنظمة حياتها وأهدافها وغاياتها غير الإنسانية، فهذه المنظومة فقدت سبب وجودها واستنفدت كل أغراضها وانتهت إلى عدميتها التامة ووحشيتها الكاملة وتغول عصابتها الرأسمالية واستعداد هذه العصابة في سبيل أطماعها الدنيئة لحرق الأرض ومن عليها، فالقضية ليست في تغيير عصابة رأسمالية أوروبية أمريكية بعصابة رأسمالية صينية (الحزب الشيوعي الصيني ودولته)، فالفكرة الرأسمالية السامة هي هي، سواء حملتها أوروبا أو أمريكا أو الصين فنتائجها الكارثية من طينة ثقافتها وأنظمتها، والمنظومة الرأسمالية وفيض وحشية رؤاها وهمجية حضارتها أصبحت موطن مأساة ومشروع هدم.

فالصين على مستوى ثقافي لا تؤسس لجديد ولا تنشئ جديدا ولا تحمل ولا تبشر بأي مشروع ثقافي حضاري بديل خاص بها، إن هي إلا المنظومة الرأسمالية المأزومة، وأقصى خطوات الصين فيها هو انتزاع معول هدم الرأسمالية من يد أمريكا وجعله في يدها عبر استراتيجية تغيير القواعد لتحويل مركز الثقل والهيمنة الرأسمالية من الغرب الأمريكي/ الأوروبي إلى الشرق الصيني.

تبقى معضلة البشرية قائمة ومأساتها باقية ما بقيت المنظومة الرأسمالية سبب الكارثة الإنسانية. فالحل ليس في فناء المنظومة وتعفن دولتها الأولى أمريكا ولا حتى قبرها أو تحول مركز الثقل والهيمنة الرأسمالية إلى الصين، ولكن الحل في البديل الثقافي والحضاري والسياسي لتخليص العالم من ظلمات هذه الجاهلية العمياء التي ساقها الغرب الأوروبي والأمريكي للعالم شقاء وانتحارا، وحتما لن تكون الصين، فهي استمرار لجاهلية الغرب الغاشمة في نسختها الصينية، وهي لعمرك أدهى وأمر، بل الخلاص الخلاص والنجاة النجاة برسالة رب الخلائق كلها، مشروع الإسلام الحضاري المتفرد وخلافته الراشدة الفريدة المتميزة، فهلا غذ أبناء الإسلام الخطا لهدم الكفر بكل تلوناته وأصنافه، وأقاموا للإسلام صرحه وبنيانه؛ خلافة على منهاج النبوة، نورا وهداية وعدلا ورحمة لعباد الله على أرضه ■

﴿الر ۞ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾

التضخم وحركية النقد بين النفوذ الدولي والبدائل من النظام الإسلامي

خالد الخير

يُعد التضخم الاقتصادي أحد أكثر الظواهر التي تشغل بال صناع السياسات والمجتمعات على حد سواء؛ فهو ليس مجرد رقم إحصائي يُعلن في نشرات الأخبار، بل هو قوة خفية تعيد تشكيل الثروات، وتتحكم بالقوة الشرائية للأفراد، وتنعكس مباشرة على الاستقرار الاجتماعي. في هذا البحث، نتناول التضخم بأسلوب تفكيكي عميق، لنفهم ماهيته، وأسبابه، والآليات الدولية التي تتحكم به، وصولاً إلى أثر النظام النقدي الحالي والحلول البنيوية التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: مفهوم التضخم وأسبابه الهيكلية

١. التعريف الاقتصادي

التضخم (Inflation) هو الانخفاض المستمر والملموس في القوة الشرائية للعملة بمرور الوقت، والذي ينعكس على شكل ارتفاع عام ومتواصل في أسعار السلع والخدمات. في بيئة تضخمية، لا تكتسب السلع قيمة أعلى لذاتها، بل إن النقود هي التي تفقد قيمتها وندرتها النسبية.

٢. الأسباب الرئيسة لنشوء التضخم

ينقسم التضخم بناءً على مسبباته إلى ثلاثة مسارات رئيسة:

تضخم جذب الطلب (Demand-Pull): ويحدث عندما تفوق القوة الشرائية والطلب العام حجم المعروض من السلع والخدمات ("أموال كثيرة تطارد سلعاً قليلة").

تضخم دفع التكلفة (Cost-Push): وينتج من ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، مثل أسعار الطاقة (النفط والغاز)، والمواد الخام، أو أجور الأيدي العاملة، ما يضطر المنتجين إلى رفع الأسعار النهائية للحفاظ على هوامش أرباحهم.

التضخم المدمج (Built-In): ويرتبط بالتوقعات المستقبلية، حيث يطالب العمال برواتب أعلى لمواجهة الغلاء، فيرفع أصحاب العمل الأسعار لتغطية الأجور، ما يدخل الاقتصاد في "دوامة الأجور والأسعار".

ثانياً: قياس التضخم ومستوياته

١. أدوات القياس

مؤشر أسعار المستهلك (CPI): يقيس التغير في تكلفة "سلة" افتراضية من السلع والخدمات الأساسية التي تستهلكها الأسرة العادية (غذاء، وسكن، ونقل، وصحة).

مؤشر أسعار المنتجين (PPI): يتتبع التغير في

أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة في مراحل الإنتاج الأولى، ويعد مؤشراً مبكراً للتضخم قبل وصوله للمستهلك.

٢. مستويات التضخم

يتدرج التضخم من "المعتدل أو الزاحف" (١٪ - ٣٪ سنوياً، وهو محفز صحي للنمو)، إلى "المتسارع" (الذي يقفز لخانة العشرات ويقوض الاستقرار)، وصولاً إلى "التضخم المفرط أو الجامح" (Hyperinflation) الذي تتجاوز نسبته ٥٠٪ شهرياً، وهو الحد الذي تنهار عنده العملة تماماً وتفقد وظيفتها وسيطاً للتبادل.

ثالثاً: الجيوسياسية والنقد (الدولار أداةً لتدوير التضخم وتصديره)

لا يمكن فهم التضخم الحديث بمعزل عن النظام النقدي الدولي المهيمن، والذي يتربع على عرشه الدولار الأمريكي بصفة عملة احتياطية أولى للتجارة العالمية (خاصة النفط والسلع الاستراتيجية).

١. معضلة "طباعة الدولار" وتصديره

عندما يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بطباعة كميات ضخمة من الدولارات (سواء عبر برامج التيسير الكمي أو حزم التحفيز أثناء الأزمات)، تزداد الكتلة النقدية العالمية بشكل لا يتماشى مع نمو الإنتاج الحقيقي. وبما أن دول العالم تحتاج للدولار لإتمام تجاراتها وتكوين احتياطياتها، فإن انخفاض القوة الشرائية للدولار ينعكس مباشرة على شكل ارتفاع في أسعار السلع المقومة به عالمياً. تُعرف هذه الظاهرة اقتصادياً بـ"تصدير التضخم"، حيث تتحمل الشعوب في أطراف العالم تكلفة السياسات النقدية التوسعية لأمريكا.

٢. نفوذ الدول الرأسمالية والتضخم المستورد (واقع الأسواق المعاصر)

تتحكم الدول الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية بمستويات التضخم في الدول الأخر عبر آلية "أسعار الفائدة واختلال العملات". ويتجلى هذا بوضوح في الحركة الحالية للأسواق العالمية؛ حيث يربط المضاربون رهانات ضخمة (تجاوزت مؤخراً ٣٤ مليار دولار) على قوة الدولار بناءً على مدى تشدد الفيدرالي الأمريكي في محاربة التضخم الداخلي.

هذه القوة المفرطة للدولار تؤدي إلى هزات عنيفة في عملات الدول الأخر، حيث سجل الين الياباني مثلاً أدنى مستوياته منذ أربعين عاماً نتيجة الفارق في أسعار الفائدة. هذا الهبوط الحاد في عملات الشركاء التجاريين لأمريكا يترجم فوراً إلى "تضخم مستورد" داخل تلك الدول؛ لأن كلفة استيراد السلع والمناداة بالدولار تصبح باهظة جداً على اقتصاداتهم المحلية.

٣. هل الدول النفطية بمعزل عن التضخم؟

الإجابة هي لا. على الرغم من الفوائض المالية التي تجنيها الدول المنتجة للبترول من

ارتفاع أسعار النفط، فإنها تظل عرضة للتضخم من مسارين:

التضخم المستورد: لاعتمادها الكبير على استيراد السلع الغذائية والتكنولوجية والخدمية من الدول الرأسمالية؛ فتدخل السلع إليها محملة بالتضخم الأصلي.

المرض الهولندي (Dutch Disease): حيث تؤدي التدفقات النقدية الضخمة من قطاع النفط إلى زيادة الطلب المحلي بشكل جنوني على قطاعات غير قابلة للتداول الدولي كالعقارات والخدمات، ما يرفع الأسعار محلياً بشكل حاد.

رابعاً: صدمة نيكسون (فصل الذهب عن العملة)

شهد عام ١٩٧١ التحول النقدي الأبرز في التاريخ المعاصر، عندما أعلن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب (والذي كان مقراً في اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ بواقع ٣٥ دولاراً للأونصة)، فيما عُرف تاريخياً بـ"صدمة نيكسون".

١. لماذا حصل الفصل؟

طبعت الولايات المتحدة كميات هائلة من الدولارات لتمويل حرب فيتنام والمشاريع الداخلية، ما جعل حجم الدولارات في العالم يفوق بمراحل غطاء الذهب الموجود في خزائنها. وعندما طالبت دول (مثل فرنسا) بتحويل دولاراتها إلى ذهب فيزيائي، واجهت أمريكا خطر نفاد مخزونها، فقررت فك الارتباط من طرف واحد.

٢. الأثر على التضخم

بتحول العالم إلى نظام "العملات الإلزامية" (Fiat Money) التي تستمد قيمتها من القرارات السياسية والثقة المهتزة بالحكومات وليس من أصل حقيقي، رُفعت القيود تماماً عن البنوك المركزية. فأصبح بإمكان الدول طباعة النقد دون الحاجة لغطاء عيني، ما جعل التضخم سمة ملازمة ودائمة للاقتصاد العالمي الحديث، بعد أن كان استثناءً يزول بزوال مسبباته في عصر قاعدة الذهب.

خامساً: آليات العلاج في الفكر الاقتصادي الوضعي والاقتصاد الإسلامي

١. العلاج الوضعي: السياسة النقدية الانكماشية وحدودها

عندما يتفشى التضخم، تلجأ البنوك المركزية للسياسة الانكماشية بهدف "تجفيف السيولة" وإبطاء حركة الاقتصاد عبر:

رفع أسعار الفائدة: لتشجيع الادخار وتقليص الاقتراض لغايات الاستهلاك والاستثمار، ما يخفض الطلب الكلي ويهدئ الأسعار.

زيادة الاحتياطي الإلزامي: لتقليص قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

معضلة العلاج الرأسمالي

كما تظهر تقارير الأسواق المعاصرة، فإن هذه السياسة الانكماشية تسير على حبل مشدود؛ فبمجرد أن يبالغ البنك المركزي في رفع الفائدة، تتباطأ معدلات التوظيف

وسوق العمل (كما حدث في بيانات التوظيف الأمريكية الأخيرة)، ما يثير مخاوف من حدوث ركود اقتصادي حاد. هنا تضطر الأسواق إلى الضغط باتجاه "نهج أكثر تيسيراً" (خفض الفائدة أو تثبيتها)، ما يعيد إشعال التضخم مجدداً. هذا التذبذب يؤكد أن الأدوات النقدية الوضعية تعالج العَرَض ولا تعالج أصل المرض الهيكلي.

٢. العلاج والوقاية في النظام الاقتصادي الإسلامي

يمتلك الاقتصاد الإسلامي منظومة تشريعية وقائية وعلاجية تمنع التشوهات الهيكلية التي تؤدي إلى التضخم، وتقوم على قواعد العدالة الكلية وإنعاش الاقتصاد الحقيقي:

النظام النقدي القائم على الأصول الحقيقية (الثمنية): الأصل في الإسلام هو ربط النقود بالأصلين الحقيقيين، الذهب والفضة (الدينار والدرهم).

تحريم الربا وفصل الائتمان عن الوهم: تحريم بيع الديون بالديون والمضاربات الوهمية يضمن أن تقابل كل حركة نقدية حركة حقيقية لسلعة أو خدمة، ما يمنع نشوء الفقاعات السعرية.

مكافحة الاحتكار (توازن العرض): حظر الإسلام الاحتكار بكافة أشكاله لضمان تدفق طبيعي للسلع يمنع "تضخم دفع التكلفة" المفتعل من التجار.

تحريم كنز الأموال وفرض الزكاة: تحريم كنز الأموال وفرض الزكاة (٢,٥٪) على الأموال يجبر أصحابها على توجيهها نحو الاستثمار والإنتاج الحقيقي (صناعة، زراعة، تجارة) لتجنب تآكلها، ما يزيد من المعروض من السلع والخدمات ويخفض الأسعار تلقائياً.

التوزيع العادل لأموال بيت المال وعلاج الفقر

هنا تظهر العبقرية الهيكلية للاقتصاد الإسلامي في إدارته للأموال العامة (بيت المال). فالنظام الرأسمالي المعاصر يفشل في علاج الفقر لأنه يعتمد على آلية "تقاطر الثروة لأسفل" (Trickle-down economics)، والتي تراكم الأموال في يد القلة وتزيد من حدة التضخم والفقر. بالمقابل، يضع الإسلام خطة توزيع ملزمة وحاسمة حددها القرآن الكريم بدقة في الآية: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ٦٠]. وقوله: ﴿**مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾.

هذا التوزيع المحدد للأصناف الثمانية وتوزيع العطايا على نحو يمنع بقاءها بين قلة من الأغنياء، يعالج الفقر والتضخم من خلال عدة محاور اقتصادية:

إعادة تدوير الكتلة النقدية (تنشيط التداول): التضخم والفقر يشتدان عندما تتكدس الأموال عند الأغنياء (الركود النقدي). توزيع الزكاة وأموال بيت المال على الفقراء والمساكين ينقل

الأموال من فئة "تكتنزها" إلى فئة "تنفقها فوراً" لتلبية حاجاتها الأساسية. هذا الضخ السريع يحرك الأسواق وينعش الطلب الفعلي، ما يحفز المصانع والمزارع على زيادة الإنتاج لمواجهة هذا الطلب، وزيادة الإنتاج هي العلاج الحقيقي للتضخم. ﴿**مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾.

الكفاية لا الكفاف (تحويل الفقير إلى منتج): في فقه التوزيع الإسلامي، لا يُعطى الفقير ما يسد رمقه ليومه فقط (الكفاف)، بل يُعطى ما يحقق له "الكفاية". فإذا كان محترفاً بصنعة يُعطى من بيت المال ثمن أدوات ومعدات مهنته، وإذا كان مزارعاً يُعطى أرضاً وبذوراً، وإذا كان تاجراً يُعطى رأس مالٍ. هذا الأسلوب يقتلع مشكلة الفقر من جذورها عبر تحويل المستهلكين العاطلين عن العمل إلى "طاقات إنتاجية" تسهم في زيادة المعروض من السلع، وهو ما يؤدي لخفض مستويات الأسعار تدريجياً.

علاج ديون الغارمين (منع الانكسار المالي): خصص الإسلام "الغارمين" بسهم كامل (وهم المدينون العاجزون عن السداد). سداد ديون هؤلاء من بيت المال يحميهم من الانهيار الاقتصادي، ويعيد إدماجهم في الدورة الاقتصادية، كما أنه يحمي الدائنين (أصحاب الأعمال) من خسارة رؤوس أموالهم، ما يضمن استمرارية الأعمال وثبات المعروض السلعي.

تأمين غطاء أمني واقتصادي للمجتمع (ابن السبيل والرقاب وفي سبيل الله): توفير الدعم للمسافر المنقطع (ابن السبيل)، وتحرير العبيد (في الرقاب)، وحماية حدود الدولة وبنيتها التحتية (في سبيل الله)، كلها تؤدي إلى بناء بيئة مستقرة وآمنة. والاستقرار هو التربة الخصبة للاستثمار الحقيقي وتدفق رؤوس الأموال بعيداً من تقلبات الأسواق والمضاربات الوهمية المسببة للتضخم.

خاتمة

إن التضخم والفقر في العالم المعاصر ليسا من المصادفات، بل هما نتاج طبيعي لنظام نقدي عالمي قائم على العملات الورقية غير النائبة، وتكديس الثروات، والتوسع في الديون. وتظهر المقارنة النظامية أن العودة إلى ربط النقد بالأصول الحقيقية، مع تفعيل أداة التوزيع العادل لأموال بيت المال على الرعية، يشكل نموذجاً اقتصادياً متكاملاً. هذا البديل لا يكتفي بكبح جماح الأسعار عبر أدوات قاسية تضر بالفقراء وبسوق العمل (كرفع الفائدة الرأسمالي الذي يهدد بالركود)، ولكن يعالج الخلل الهيكلي عبر تحويل القوى العاطلة إلى قوى منتجة، ما يحقق التوازن الحقيقي والمستدام بين الكتلة النقدية والمعروض السلعي والخِدمي، ويحمي المجتمعات من تآكل ثرواتها وجهودها ■

الطريقة العلمية وقصورها: من الاختزال التجريبي إلى النظام السببي القصور المعرفي للطريقة العلمية التجريبية (2)

يوسف الساريسي - فلسطين

نظرية المعرفة الصحيحة:

في هذا السياق يمكن النظر إلى الطريقة العقلية في البحث بوصفها منهجًا يقوم على قواعد التفكير السليم وقوانينه وشروطه الأساسية، وهي: الحواس والواقع الخارجي والدماغ الصالح للربط والمعلومات السابقة، والتي يبني عليها الإنسان تفسيره وحكمه على الواقع. ومن خلال هذا التكامل يستطيع العقل أن يصل إلى الحكم على وجود الأشياء وبعض صفاتها اعتمادًا على الحس المباشر بها أو من خلال الآثار الدالة عليها وذلك بصورة استدلالية يقينية، دون الحاجة إلى تجربة مخبرية مباشرة.

كما أن هذا المنهج لا يقفز فوق الواقع، بل يبدأ منه، مستنداً إلى مقدمات عقلية أولية لا يقوم التفكير بدونها، مثل البدهيات الواضحة، والأصليات، ومبدأ السببية، ومبدأ التلازم. بوصفها أسسًا مشروعة وصحيحة في تأليف الدليل وفي بناء المعرفة والاستدلال، عبر استدلالات عقلية صارمة.

الاستدلال بالنظام السببي:

بناء على فهم حقيقة السببية والنظام السببي ندرك أن العلاقة بين السبب والنتيجة ليست مجرد تكرار اعتاد العقل على ملاحظته، كما يقول التصور التجريبي الهيومي، بل هي علاقة حقيقية قائمة داخل الواقع نفسه، نابعة من طبيعة الأشياء وخصائصها. فالسبب ليس مجرد حدث يسبق حدثًا آخر زمنيًا، بل هو عنصر مؤثر يمتلك قدرة حقيقية (طاقة سببية) على إحداث أثر معيّن عند توفر الشروط المناسبة وانتفاء الموانع. فالنار مثلًا لا تحرق الخشب لأننا اعتدنا رؤية الاحتراق بعد النار فقط، بل لأن في النار خاصية مؤثرة هي الحرارة، وفي الخشب قابلية للاحتراق، وعند تحقق شروط التفاعل باجتماع الأسباب والشروط المناسبة وغياب الموانع يحدث الأثر أو النتيجة بصورة منتظمة وحتمية.

ولبلورة معنى النظام السببي بصورة أدق، لا بد من التفريق بين نوعين من السببية الطبيعية، لأن الخلط بينهما يؤدي إلى اضطراب فهم العلاقة بين السبب والنتيجة. وهذان النوعان هما: السببية البسيطة، والنظام السببي. وتفصيلهما كالتالي:

أ- السببية البسيطة

الأشياء بطبيعتها تميل إلى البقاء على حالتها المستقرة (مبدأ الاستقرار)، وتقاوم أية عملية تغيير لوضعها، والعامل المغير الذي يستطيع تغيير وضع وحالة هذه الأشياء هو السبب، وذلك عند اكتسابه طاقة (قدرة) مؤثرة في لحظة معينة يستطيع بها نقل الأشياء التي فيها قابلية التأثر -أي لها خواص مناسبة- من حال إلى آخر، ويحتاج السبب ليكون فعالا إلى التعاون مع عوامل أخرى تساعده على التأثير، وهي "الشروط"، ويعقب عملية التأثير السببي حدوث النتيجة (المسبَّب) حتما. فأساس التأثير السببي هو وجود الطاقة السببية، وبنفادها ينتهي تأثير السبب، في حين أن هذا غير لازم للشرط.

ب- النظام السببي

أما النظام السببي فهو أوسع من مجرد علاقة خطية بسيطة بين سبب ونتيجة. فالنظام يتكون من مجموعة من الأجزاء ومن روابط تجمع هذه الأجزاء معا بطريقة معينة، وفق ترتيب وتنظيم (برمجة) تحقق غاية أو تقوم بوظيفة محددة. والأشياء في أصلها لا تميل إلى الانتظام تلقائيًا، بل تميل إلى التفكك والفوضى، وعندها ميل للانفلات والتحرر من النظام والتقييد، وبالتالي فهي لا تملك دافعا ذاتيا تلقائيا لتتعاون فيما بينها للانتظام وتشكيل الروابط، لذلك فوجود المنظومة ابتداء بحاجة إلى سبب فاعل يجمع أجزاءه ويرتبها وينظمها ليؤدي الوظيفة التي أرادها لها الفاعل.

والفرق بين النظام العادي والنظام السببي أن النظام السببي لا يقتصر على كونه منظومة مرتبة، بل يحمل أيضًا قدرة تأثيرية تمكّنه من إحداث آثار وتغييرات في غيره ويؤدي وظيفة أو عملا محددا. فالبناء المشيد هو نظام، والطاولة نظام، وقناة المياه نظام وهكذا. ومن الأمثلة على الأنظمة السببية السيارة والثلاجة، وهناك الأنظمة الحية كجسم الإنسان والدماغ. فالسيارة مثلًا ليست مجرد مجموعة قطع متفرقة، بل نظام سببي مترابط تعمل أجزاؤه بصورة منسقة لأداء وظيفة الحركة.

وبهذه البلورة لواقع السببية والنظام السببي يصبح بالإمكان بناء استدلالات عقلية يقينية مبنية على النظام السببي من حيث هو أحد تجليات الطريقة العقلية في التفكير والبحث، دون الحاجة إلى إجراء تجربة مخبرية مباشرة لإثبات علاقة السبب بالنتيجة كما تشترط المدرسة التجريبية.

فالاستدلال بالنظام السببي هو طريقة يمكن من خلالها تحديد واقع العلاقة السببية بصفتها علاقة مؤثرة فعلية لا مجرد عادة ذهنية، وبذلك يصحح أولا المفهوم التجريبي للسببية واعتماد المفهوم المنبثق من

الطريقة العقلية. فالاستدلال بالنظام السببي يقوم على فهم طبيعة العلاقة الحقيقية بين الأسباب والنتائج، وليس على مجرد ملاحظة التكرار. وثانيا يصبح العقل قادرًا على الانتقال من ملاحظة الأثر إلى معرفة السبب المناسب له، ومن فهم النظام إلى الاستدلال على وجود المنظِّم، لأن انتظام الأجزاء وترابطها ووظيفتها لا يمكن تفسيره تفسيرًا صحيحًا بمجرد المصادفة أو التكرار.

ومن هنا يلتقي هذا المفهوم المبلور للنظام السببي مع فلسفة القوى أو القدرات التي ترى أن الموجودات تمتلك خصائص وقوى حقيقية تجعلها قادرة على إنتاج آثار معينة عند تحقق الظروف والشروط المناسبة. ويلتقي مفهوم النظام السببي أيضا مع ما توصلت إليه فلسفة الأنظمة المعاصرة، التي ترى أن الظواهر المعقدة لا يمكن فهمها فقط عبر تحليل الأجزاء المفردة، بل عبر فهم العلاقات والبنية والتنظيم الداخلي الذي يربط الأجزاء داخل نظام كلي. فالواقع ليس مجرد عناصر منفصلة، بل أنظمة سببية مترابطة تتفاعل فيها القوى والتأثيرات ضمن بنى منظمة تؤدي وظائف محددة. ولذلك فإن تفسير الظاهرة لا يتحقق فقط بدراسة العنصر المفرد، بل بفهم النظام السببي الكامل الذي تنتظم داخله العلاقات والانتقالات والتغذية الراجعة والشروط والموانع.

ومن خلال مفهوم النظام السببي يُتوصّل إلى منهج في الاستدلال يتجاوز الفصل التقليدي بين الطريقة التجريبية والطريقة العقلية. فلا تُرفض التجربة أو المختبر، بل تُعَدّان أدوات مهمة لفهم أجزاء الواقع وعلاقات التأثير الجزئية، لكن يُرفض اختزال المعرفة كلها في حدود الملاحظة الحسية المباشرة. ويرفض تحويل التجربة إلى المصدر الوحيد للمعرفة.

فالعقل -وفق منهج النظام السببي الاستدلالي- لا يقتصر دوره على تسجيل التكرار التجريبي، بل يستطيع عبر منهج محدد يقوم على خطوات واضحة تبدأ بتحليل البنية الداخلية للأنظمة ثم استبعاد البدائل غير الكافية للوصول إلى يقين سببي استدلالي دون الحاجة إلى تجربة مخبرية مباشرة. وهذا اليقين لا يقوم على مجرد العادة الذهنية، بل على فهم الضرورة الواقعية للعلاقة السببية التي تجعل الأثر غير قابل للتفسير إلا بوجود سبب معين يملك خصائص مناسبة.

ومن ثم يصلح هذا المنهج الاستدلالي للتعميم، من خلال صلاحيته لتفسير الأسباب الجزئية داخل العالم ومطابقته للواقع إلى الانتقال إلى بحث السؤال الوجودي الأعمق: ما الذي يفسر أصل وجود هذه الأنظمة نفسها؟ وما الذي جعل الكون قائمًا على هذا الانتظام

الدقيق والقوانين المنظمة والعلاقات السببية المترابطة؟ فإذا كانت الأنظمة السببية داخل الكون تحتاج إلى تنظيم وقوانين وتحديد دقيق، فإن السؤال لا يبقى مقتصرًا على "كيف تعمل الأشياء؟" بل يصبح: من الذي أوجد أصل هذا النظام السببي نفسه؟ وكيف نشأت هذه القوانين والقدرات والعلاقات المنظمة التي يقوم عليها الكون كله؟

وبذلك يصبح المنهج الاستدلالي للأنظمة السببية محاولة لبناء نظرية معرفة عقلية تتجاوز الحصرية التجريبية، دون أن تنكر قيمة العلم والتجربة، ويصبح هذا المنهج طريقًا عقليًا يعيد الاعتبار للعقل، ويكشف أن الواقع هو بناء منظم قائم على أسباب وقوانين وأنظمة مترابطة، الأمر الذي يقود العقلَ بصورة طبيعية إلى البحث عن المبدأ الأول الذي أسّس هذا النظام وأوجده.

خطوات الاستدلال بالنظام السببي

يقوم الاستدلال بالنظام السببي على تصور الواقع بوصفه مجالًا تتداخل فيه السببية البسيطة مع الأنظمة السببية المترابطة، بحيث لا تُفهم الظواهر على أنها أحداث منفصلة أو علاقات ميكانيكية بسيطة، بل بوصفها إما نتائج سببية مباشرة أو عناصر داخل أنظمة ذات بنية داخلية وعلاقات تنظيمية مترابطة.

وانطلاقًا من هذا التصور، يتجاوز العقل مستوى الوصف الظاهري للوقائع إلى تحليل بنيتها الداخلية، والعلاقات التي أسهمت في إنتاجها، سواء كانت علاقات سببية مباشرة أو علاقات بنيوية داخل أنظمة متكاملة. ويشمل ذلك دراسة ترابط عناصر النظام، وطبيعة الشروط اللازمة لظهور الأثر واستمراره، بما يسمح بالانتقال من سؤال "ما الذي حدث؟" إلى "كيف حدث؟"، ثم إلى "وفق أي بنية سببية تحقق هذا الحدث".

ومن هنا يصبح الاستدلال بالنظام السببي طريقة عقلية لفهم الواقع بصورة أشمل من التفسير الاختزالي الذي يقتصر على دراسة الأجزاء منفصلة عن البنية الكلية للنظام.

ويمكن تلخيص خطوات هذا الاستدلال فيما يلي:

١) ملاحظة الأثر أو الظاهرة الموجودة في الواقع.

٢) وتحديد طبيعة السبب أو الفاعل المرتبط بالأثر.

٣) والتمييز بين السببية البسيطة والنظام السببي المنظَّم.

٤) وتحليل العلاقات والترابط بين أجزاء النظام ووظائفه.

٥) وحصر التفسيرات أو الفرضيات الممكنة لبيان سبب الظاهرة.

٦) وتقويم الفرضيات وفق كفايتها التفسيرية لجميع عناصر الأثر والنظام دون

نقص أو تناقض.

٧) واستبعاد التفسيرات غير الكافية أو غير المنسجمة مع طبيعة الأثر.

٨) وتحديد الصفات اللازمة في السبب أو الفاعل القادر على إنتاج هذا الأثر أو النظام.

وبذلك يتشكل الاستدلال بالنظام السببي بوصفه منهجًا عقليًا منظمًا لفهم العلاقات بين الأسباب والنتائج، وتحليل الظواهر والأنظمة المختلفة، والانتقال من ملاحظة الواقع إلى تفسيره تفسيرًا سببيًا منظمًا منسجمًا مع طبيعة الأشياء وخصائصها والعلاقات التي تحكمها، بحيث يُفهم الواقع بوصفه شبكة من أنظمة سببية مترابطة لا مجرد وقائع منفصلة أو تكرارات عشوائية.

ويعتمد هذا المنهج على أن العقل قادر -من خلال تحليل النظام والعلاقات بين أجزائه- على إدراك حقيقة التأثير السببي، واستبعاد التفسيرات غير الكافية، ثم استنتاج صفات السبب الفاعل المناسبة لطبيعة الأثر أو النظام الموجود. وبهذا يتجاوز الاستدلال بالنظام السببي مجرد تسجيل التكرار التجريبي، ليتجه إلى فهم البنية الواقعية للأنظمة والعلاقات السببية التي تحكمها، بما يجعل التفسير أكثر اتساقًا مع طبيعة الواقع وترابطه.

وبذلك يتبين أن الاستدلال بالنظام السببي ليس منهجًا محصورًا في تفسير الظواهر الجزئية أو العلاقات البسيطة، بل هو إطار عقلي عام يمكن تطبيقه على مختلف مستويات الواقع، سواء في الأنظمة الطبيعية أو الحيوية أو أنظمة الدماغ والتفكير واللغة، وكذلك في الظواهر الاجتماعية والتحقيق الجنائي وتحليل الآثار وبعض حوادث التاريخ. ويقوم هذا المنهج على فكرة أساسية مفادها أن انتظام الظواهر وترابط عناصرها داخل أنظمة ذات بنية ووظيفة محددة يتيح فهمها وفق القواعد الاستدلالية نفسها، مع اختلاف درجة التعقيد لا اختلاف طبيعة المنهج.

وانطلاقًا من ذلك، يصبح تحليل الأنظمة السببية مدخلًا عامًا لفهم الواقع بصورة أعمق، بما يتيح توسيع نطاق تطبيقه ليشمل مختلف أنواع الظواهر والأسئلة التي تحتاج إلى تفسير. ومن هنا يمكن توظيف هذا المنهج في دراسة القضايا الوجودية الكبرى بوصفها امتدادًا طبيعيًا له، بدءًا من تحليل بنية الكون ونظامه العام، وفق نفس القواعد الاستدلالية التي تحكم فهم سائر الأنظمة.

الثورة الداخلية في فلسفة العلم ضد الاختزال التجريبي

لا يقتصر نقد حدود الطريقة العلمية الاختزالية على الاعتراضات الخارجية، بل ظهر خلال العقود الأخيرة تيار نقدي واسع من داخل فلسفة العلم نفسها. فقد أدت دراسة الأنظمة المعقدة في الفيزياء والأحياء والعلوم المعرفية إلى إعادة النظر

في الفرضية الاختزالية التي تفترض أن فهم الأجزاء المعزولة يكفي لتفسير البنية الكلية للواقع. ومن هنا برزت عدة مدارس واتجاهات فكرية تشترك في التأكيد على أن النظام لا يُفهم دائمًا من خلال تفكيكه إلى عناصره الأولية، بل من خلال دراسة العلاقات والبنية والتنظيم الذي يربط هذه العناصر داخل منظومة واحدة.

أولًا: مدرسة ستانفورد وفلسفة القوى

يمثل هذا الاتجاه عدد من فلاسفة العلم المعاصرين، وفي مقدمتهم نانسي كارترايت وجون دوبري. فقد قدمت كارترايت في كتابيها «كيف تكذب قوانين الفيزياء» و«العالم المنقّط» نقدًا مؤثرًا للتصور الذي يتعامل مع القوانين العلمية بوصفها أوصافًا كلية وشاملة للواقع. وترى أن القوانين التي تُكتشف في البيئات المخبرية المعزولة تعمل غالبًا ضمن شروط محددة، وأن الواقع الطبيعي أكثر تعقيدًا من أن يُختزل في مجموعة من العلاقات المعزولة عن سياقها.

وفي السياق نفسه، انتقد جون دوبري في كتابه «فوضى الأشياء» النزعة الاختزالية التي تفترض أن فهم الأجزاء يكفي لفهم الكل، مؤكدًا أن الأنظمة الحية والطبيعية تمتلك خصائص تنظيمية لا يمكن تفسيرها بالكامل بردّها إلى مكوناتها الأولية. فالمنظومة ليست مجرد مجموع عناصرها، بل شبكة من العلاقات التي تمنحها خصائص جديدة لا تظهر عند دراسة العناصر منفردة.

وتنتهي هذه المدرسة إلى نتيجة مهمة، وهي أن تفسير النظام لا يتحقق دائمًا بالانتقال من الجزء إلى الكل، بل يقتضي دراسة البنية الكلية والعلاقات المنظمة التي تمنح الأجزاء معناها ووظيفتها داخل المنظومة.

ثانيًا: مدرسة الانبثاق والتنظيم الكلي في الفيزياء

برز هذا الاتجاه بصورة واضحة في أعمال الفيزيائي الحائز على جائزة نوبل روبرت لافلين، ولا سيما في كتابه «كون مختلف: إعادة ابتكار الفيزياء من الأعلى إلى الأسفل». وقد انطلق من ملاحظة أن كثيرًا من الظواهر الفيزيائية الكبرى لا يمكن تفسيرها تفسيرًا كافيًا من خلال دراسة الجسيمات الأولية وحدها، لأن خصائص جديدة تظهر عندما تنتظم هذه الجسيمات داخل بنى كلية أكثر تعقيدًا.

ومن هنا برز مفهوم الانبثاق بوصفه أحد المفاهيم الأساسية في الفيزياء المعاصرة، حيث تصبح بعض خصائص النظام ناتجة عن هندسة تنظيم الأجزاء وعلاقاتها، لا عن خصائص الأجزاء المفردة وحدها. ووفق هذا التصور، فإن فهم الواقع يتطلب النظر إلى مستويات التنظيم المختلفة، لا الاقتصار على المستوى الأدنى فقط.

ثالثًا: نظرية الأنظمة العامة

أما في مجال البيولوجيا ونظرية الأنظمة، فقد وضع لودفيج فون برتالانفي الأساس النظري لما عُرف بـ«نظرية الأنظمة العامة»، والتي عرضها بصورة منهجية في كتابه «نظرية الأنظمة العامة: الأسس والتطور والتطبيقات». وقد انطلق برتالانفي من دراسة الكائنات الحية ليبين أن الأنظمة المعقدة لا تعمل وفق نموذج سببي خطي بسيط، بل ضمن شبكات من العلاقات المتبادلة والتغذية الراجعة والتفاعل المستمر بين الأجزاء. ولذلك فإن فهم النظام لا يتحقق بمجرد تحليل مكوناته، بل يتطلب فهم البنية الكلية التي تمنحه هويته ووظيفته واستقراره.

وتكشف هذه النظرية أن الكل ليس مجرد مجموع أجزائه، بل منظومة تمتلك خصائص تنظيمية ووظيفية تنشأ من العلاقات التي تربط بين عناصرها المختلفة.

الخطوة الإضافية: من وصف النظام إلى البحث عن المنظِّم

تكشف هذه المدارس الثلاث، رغم اختلاف منطلقاتها، عن نتيجة مشتركة ذات أهمية كبيرة، وهي أن الواقع لا يظهر بوصفه تجمعًا عشوائيًا لعناصر مستقلة، بل بوصفه منظومات مترابطة ذات تنظيم داخلي ووظائف محددة وخصائص كلية لا يمكن اختزالها بالكامل إلى مكوناتها الأولية. كما تكشف عن حدود التفسير الاختزالي الذي يكتفي بتحليل الأجزاء دون الالتفات إلى البنية التي تنتظم داخلها.

غير أن هذه الاتجاهات، على أهميتها، تظل في معظمها محصورة في وصف طبيعة الأنظمة المعقدة وكيفية عملها. فهي تفسر التنظيم، وتبين خصائص البنية الكلية، لكنها لا تتناول بصورة مباشرة السؤال المتعلق بأصل هذا التنظيم نفسه ولا بشرط إمكان وجود هذه الأنظمة من الأساس.

ومن هنا تأتي الخطوة المنهجية التي نعتمدها، فإذا كانت فلسفة العلم المعاصرة قد انتهت إلى أن الكون لا يُفهم بوصفه مجرد تجمع لعناصر منفصلة، بل بوصفه نظامًا مترابطًا ومنظمًا وقائمًا على علاقات ووظائف كلية، فإن السؤال التالي يصبح: ما الذي يفسر أصل هذا النظام نفسه؟ وما السبب القادر على تفسير وجوده وانتظامه وقابليته للفهم العقلي؟

وبذلك لا تمثل هذه المدارس نهاية الطريق التفسيري، بل تمثل نقطة انطلاق نحو البحث التأسيسي. فهي تكشف عن وجود النظام الكلي وتبرز خصائصه التنظيمية، أما هذا البحث فينتقل خطوة إضافية، فيسعى إلى تفسير أصل وجود هذا النظام نفسه، والبحث عن السبب التأسيسي القادر على تفسير إمكانه وانتظامه وقابليته للفهم بوصفه منظومة سببية كلية مترابطة.

خلاصة:

إن أزمة الفكر المادي الحديث لم تكن في منجزاته العلمية التجريبية، بل في عقيدته المادية، وتحويل التجربة العلمية من أداة جزئية لفهم بعض الظواهر إلى مرجعية معرفية شاملة حاولت اختزال الوجود كله في حدود التجربة المخبرية والقياس الحسي. إن المنهج التجريبي الاختزالي الحديث، رغم نجاحه الكبير في فهم كثير من الظواهر الطبيعية، أثبت مع تطور العلوم قصوره عن تفسير الأنظمة المعقدة والبنى المنظمة والسببية الواقعية تفسيرًا كاملًا.

وقد أدى هذا التحول إلى بروز اتجاهات فلسفية وعلمية معاصرة أعادت الاعتبار لمفاهيم النظام والبنية والسببية والوظيفة، وأظهرت حدود التفسير الاختزالي في التعامل مع المنظومات المعقدة. ولكن هذه الاتجاهات، رغم نجاحها في الكشف عن قصور الاختزال، غالبًا ما توقفت عند وصف النظام وتحليل خصائصه دون الانتقال إلى السؤال التأسيسي عن أصل وجود هذا النظام وشروط إمكانه.

وفي هذا السياق جاءت منهجية الاستدلال بالنظام السببي بوصفها إطارًا عقليًا ومعياريًا لتحليل الأنظمة والظواهر، لإعادة بناء العلاقة بين العقل والواقع على أسس أكثر انسجاماً مع طبيعة الوجود. فهي لا ترفض العلم ولا التجربة، بل تضعهما ضمن مجالهما الطبيعي بوصفهما أدوات أساسية لفهم الظواهر داخل النظام، دون اختزال جميع مستويات المعرفة في حدود المنهج التجريبي وحده. وتؤكد هذه المنهجية سلطة العقل الحاكمة والمستقلة -من خلال تحليل الأنظمة السببية- في تحليل المنظومات، وحصر الاحتمالات، واستبعاد التفسيرات القاصرة، للوصول إلى يقين تفسيري مكتمل، يتجاوز مجرد الوصف التجريبي الجزئي، ويتجه إلى فهم البنية التفسيرية الأعمق للواقع.

ولا يقتصر تطبيق هذه المنهجية على دراسة الكون وحده، بل يمكن توظيفها في مجالات متعددة، منها الحياة واللغة والفكر والتنظيمات البشرية والتحقيق الجنائي وغيرها من الأنظمة المعقدة. غير أن أهم تطبيقاتها يتمثل في دراسة الكون بوصفه المنظومة السببية الكلية التي تحتوي سائر الأنظمة الجزئية؛ إذ يقود تحليل بنيته وانتظامه وقابليته للفهم إلى البحث عن الأساس التفسيري الذي يفسر أصل وجوده وإمكانه وانتظامه واستمراره.

ومن هنا يبدأ البرهان التأسيسي لهذا الموضوع؛ لا من افتراضات غيبية مسبقة، بل من تحليل الواقع بوصفه نظامًا سببيًا منظمًا، ثم تتبع متطلبات التفسير العقلي حتى الوصول إلى الأصل التأسيسي الذي تتوقف عليه إمكانية النظام الكوني وانتظامه وقابليته للفهم والتفسير ■ انتهى

صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ رضي الله عنها... من بيت العداوة إلى بيت النبوة

عبد السلام البدري

ليست العبرة في الإسلام بالنسب، ولا بالعرق، ولا بتاريخ الآباء، وإنما العبرة بالإيمان والاستجابة للحق. وهذه قصة امرأةٍ اجتمعت في حياتها أحداث عظيمة؛ فهي ابنة حُيي بن أخطب أحد أبرز زعماء بني النضير، ثم أصبحت بعد ذلك زوجًا لرسول الله ﷺ وأمًّا للمؤمنين. إنها صفية بنت حيي رضي الله عنها، من بيتٍ عُرف بالعداء لبيت النبوة.

كان أبوها حُيي بن أخطب من زعماء بني النضير، ثم كان من أشد المحرضين على قتال المسلمين، وسعى في جمع الأحزاب على المدينة، وحرض بني قريظة على نقض عهدهم مع رسول الله ﷺ. لكن الإسلام لا يحمّل الإنسان ذنب أبيه. قال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فلم تكن صفية مسؤولة عن اختيار أبيها، ولا عن موقف قومها، وإنما كانت أمام امتحانها هي: ماذا ستفعل عندما يظهر لها الحق؟ وهنا تبدأ قصة عظيمة من قصص الهداية.

صفية أمام الإسلام

بعد فتح خيبر وقعت صفية رضي الله عنها في السبي، وكانت ذات مكانة؛ فهي ابنة سيد بني النضير. فلما علم النبي ﷺ بمكانتها، أكرمها، وخيّرها، بين أن تبقى على دينها ويطلق سراحها، وبين أن تسلم ويتزوجها. فاختارت الإسلام ورسول الله ﷺ، فأعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها. وهذا ثابت في صحيح البخاري.

وهنا ينبغي أن نتوقف طويلًا: صفية لم تكن مطالبة بأن تدفع ثمن خطأ أبيها. لقد اختارت لنفسها طريقًا جديدًا، طريق الإيمان. وهكذا يعلمنا الإسلام أن الإنسان قد يولد في بيئة بعيدة من الحق، لكنه يستطيع أن يختار الحق عندما يعرفه.

من الأسر إلى الكرامة

لم يجعل النبي ﷺ من ماضي صفية وصلة نسبها بأعدائه سببًا لإهانتها، بل أصبحت زوجته وأمًّا للمؤمنين. وهذه من أعظم الدروس في السيرة.

الإسلام لا يغلق باب الهداية في وجه أحد. فقد يأتي الإنسان من بيتٍ معادٍ للإسلام، ثم يصبح هو

نفسه من أهل الإسلام وموضع التكريم. وقد يكون الأب على طريق، والابن على طريق آخر. والميزان هو التقوى والإيمان. قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

صفية في بيت النبوة

دخلت صفية رضي الله عنها بيت النبي ﷺ، وأصبحت واحدة من أمهات المؤمنين. وكانت الغيرة بين أمهات المؤمنين أمرًا بشريًا طبيعيًا، لكن النبي ﷺ كان يعالج المواقف بالحكمة والرحمة. ومن المواقف المؤثرة أن صفية رضي الله عنها تأذت من كلام قيل لها يتعلق بأصلها، فواساها النبي ﷺ وذكّرها بمكانتها، فقال لها: «إنك لإبنة نبي (يقصد موسى عليه السلام)، وإن عمك لنبي (يقصد هارون عليه السلام)، وإنك لتحت نبي». ثم قال لها ﷺ ما يرفع عنها أثر ذلك الكلام.

وهكذا كان رسول الله ﷺ يحفظ كرامة أزواجه، ولا يسمح أن تتحول الغيرة إلى ظلم أو إهانة.

صفية... زوج النبي ﷺ

كان النبي ﷺ يحسن معاشرة صفية رضي الله عنها. ومن صور ذلك ما رواه أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ جعل رداءه على ظهر بعيره لتركب صفية عليه، وكان ذلك من رحمته وحسن عشرته. كما أن النبي ﷺ قال لها ولزوجه زينب رضي الله عنهما حين تعثرتا: «إنكما لابنتا نبي». وفي ذلك تطييب للنفوس وإكرام لأهل بيته.

موقف يكشف عظمة أخلاق النبي ﷺ

ومن أجمل المواقف ما رواه البخاري ومسلم أن صفية رضي الله عنها زارت النبي ﷺ وهو معتكف. فلما خرج معها ليردها إلى منزلها، مر رجلان من الأنصار، فلما رأيا النبي ﷺ أسرعا، فقال لهما: «**على رسلكما، إنها صفية بنت حيي**». ثم قال ﷺ: «**إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم**».

فلم يترك النبي ﷺ مجالًا للظن السيئ، ولم يقل: أنا رسول الله، ومن واجب الناس أن يحسنوا الظن بي؛ بل علّم الأمة حماية الأعراض وإغلاق أبواب الشائعات وسوء الظن وجبّ الريبة.

ماذا نتعلم من صفية رضي الله عنها؟

أولًا: لا تجعل ماضي أهلك يحكم مستقبلك.

قد يكون الإنسان ابن رجل صالح، فينحرف. وقد يكون ابن رجل بعيد من الحق، فيهتدي. فليس لأحد أن يقول: "أنا هكذا لأن أبي كان هكذا." ولا أن يحكم على إنسان بسبب أبيه أو قومه. قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

ثانيًا: عندما يظهر الحق فالموقف هو الاستجابة.

صفية رضي الله عنها لم تجعل الانتماء العائلي حاجزًا بينها وبين الحق. وهذا درس لكل إنسان: إذا

ظهر له الدليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلا يقدّم عليه عادةً ولا قوميةً ولا حزبًا ولا مصلحةً ولا ميراثًا فكريًا.

ثالثًا: الإسلام يجمع الناس على العقيدة.

صفية رضي الله عنها جاءت من قوم مختلفين عن المسلمين في الدين، ثم أصبحت أمًّا للمؤمنين. وهذا يبين أن رابطة الإسلام أقوى من روابط الدم والعرق والقبيلة. قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ [الحجرات: ١٠].

رابعًا: لا يجوز ظلم الإنسان بسبب انتمائه.

من أخطر الأخطاء أن يُحاكم الإنسان بسبب قومه أو عائلته أو أصله. صفية رضي الله عنها هي أوضح شاهد على ذلك. فقد كان أبوها من أعداء المسلمين، لكنها هي أصبحت من أمهات المؤمنين. فلا يؤخذ بريء بجريرة غيره.

صفية ليست مجرد قصة تاريخية

إن قصة صفية رضي الله عنها ليست قصة امرأة تزوجها رسول الله ﷺ فحسب. إنها قصة هداية. قصة إنسان يستطيع أن يخرج من بيئةٍ معينة إلى الحق، قصة أن الإسلام لا ينظر إلى الإنسان بعين العصبية، ولكن بعين الإيمان، وقصة أن بيت النبوة كان بيت رحمة وكرامة وتعليم وتزكية. ولهذا عندما نقرأ: ﴿**فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ**﴾ فلا ينبغي أن نقرأها باعتبارها تاريخًا مضى، ولكن باعتبارها دعوة إلى الاقتداء بالهداية التي حملها الأنبياء ومن تبعهم.

صفية اليوم... ماذا تقول لنا؟

تقول لنا: لا تتبع الحق لأن آباءك اتبعوه فقط. ولا ترفض الحق لأن خصومك قالوه. ولا تجعل العصبية حاجزًا بينك وبين الهداية. إذا ظهر الحق فكن شجاعًا في اتباعه. وإذا عرفت الله فاجعل ولاءك له. وإذا عرفت رسول الله ﷺ فاقتدِ بهديه. وإذا أخطأ أحد من أهلك فلا تحمل خطأه على نفسك. وإذا أساء إليك أحد فلا تجعل إساءته سببًا لترك الحق. لقد خرجت صفية من بيت حُيي بن أخطب، لكنها لم تجعل موقف أبيها قدرًا أبديًا لها؛ بل انتهت حياتها زوجةً لرسول الله ﷺ وأمًّا للمؤمنين. فيا من تبحث عن طريق الهداية: لا تقل من أين أتيت، بل انظر إلى أين تسير. ويا من يحمل هم الإسلام: لا تيأس من هداية الناس، فقد يأتي من ظننته بعيدًا من الحق فيكون من أقرب الناس إلى الله. ويا من تريد الاقتداء: فاقتدِ بهدي الأنبياء، وبأخلاق رسول الله ﷺ، وبما جاء به من الهدى والرحمة والعدل.

قال تعالى: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٢١]. رحم الله أم المؤمنين صفية بنت حيي، وجمعنا بها في جنات النعيم ■

القضاء والقدر

خليفة محمد- الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿**مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ۝ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾[سورة الحديد،٢٢-٢٣].

بُدئت الآية الكريمة بـ(ما) النافية المتلوّة بـ(إلّا) الاستثنائية؛ لإفادة الحصر، أي: حصر حال المصائب في كونها في كتابٍ.

و(**مصيبة**) كل ما ينزل بالمرء من شيء يكرهه ويضرّه، ويشمل المصيبة المباشرة في نفسه من مرضٍ أو ضعف أو خوف أو جوع، ويشمل المصيبة غير المباشرة، وهي التي تقع في الأرض من قحط أو فيضانات أو زلازل أو غيرها. وبتعبير آخر: المصيبة هي كلّ ما يُبتَلى به الإنسان مما يكرهه أو يضرّه. وجاءت كلمة (**مصيبة**) نكرة في سياق النفي للدلالة على العموم، أي: عموم المصائب.

و(**أصابَ**) بمعنى نزل أو وقع، وفاعله كلمة (**مصيبة**) المسبوقة بحرف الجرّ (**مِنْ**)، وعليه فإنّ كلمة (**مصيبة**) مجرورة لفظاً مرفوعة محلّاً. ومفعول (**أصابَ**) محذوف، تقديره: (أصابكم) أو (أصابَ أحداً).

(**في الأرض**) جار ومجرور، شبه جملة، وقعت بعد نكرة (**مصيبة**)، فهي صفة لها، أو متعلقة بصفة محذوفة بمعنى (مصيبةٍ كائنةٍ في الأرض)، والمعنى: المصائب الواقعة في الأرض، وهي المصائب العامة كما مثّلنا من قبل.

(**ولا في أنفسكم**) أي: المصائب الخاصة التي تصيب كل واحد، عُطفت على المصائب العامة في الأرض، لإفادة التنويع واستقصاء أنواع المصائب. وتكرّر النفي بـ(**لا**) لتأكيد أهمية المصائب الخاصة الواقعة على الإنسان لشدّة تأثيرها في نفسه.

(**إلا في كتاب من قبل أن نبرأها**) استثناءٌ بعد نفيٍ لإفادة الحصر، والمعنى: لا تقع من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا هي مكتوبة في كتاب، والفعل (**بَرَأَ**) معناه (**خَلَقَ**)، والضمير (**ها**) المتصل بـ(**نبرأها**) يعود إلى الأرض، ويحتمل عودته إلى الأنفس أيضاً، كما يحتمل أن يعود إلى المصيبة أيضاً، لكن النصوص الشرعية دلّت على أنّ الكتابة وقعت قبل خلق السماوات والأرض، فقد روى أبو داود والترمذي وأحمد عن عبادة بن الصامت قوله: "يا بُنَيَّ، إنَّك لن تَجِدَ طَعمَ حقيقةِ الإيمانِ حتى تعلَمَ أنَّ ما أصابَك لم يكُنْ لِيُخْطِئَك، وما أخطَأَك لم يكُنْ لِيُصيبَك، سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: إنَّ أولَ ما خلق اللهُ القلمُ، فقال لهُ: اكتبْ، قال: ربِّ وماذا أكتبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتى تقومَ الساعةُ. يا بنيَّ إني سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: من مات على غيرِ هذا فليسَ مِني".

والكتابةُ في كتابٍ كنايةٌ عن علمِ الله سبحانه وتعالى المسبق، لكنّ الكناية لا تمنعُ من إرادة المعنى الحقيقيّ، أيْ: لا تمنع من وجود كتابٍ كُتبَت فيه المصائب، وقد تضافرت النصوص الشرعية التي تدلّ على وجود كتاب، وهو اللوح المحفوظ، قال سبحانه وتعالى: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاء وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾ [الحج،٧٠]، فقد جمعت هذه الآية الكريمة بين علم الله تعالى الخاصّ بالسماوات والأرض وبين وجود كتابٍ كَتَبَ اللهُ سبحانه وتعالى فيه ذلك العلم، وأفادت الآية أيضاً أنّ ذلك يسير عليه سبحانه.

وكذلك الآيةُ التي نقفُ معها اليوم وصفت كتابةَ المصائب في كتابٍ من قَبْلِ خلْقِ السمواتِ والأرضِ- وصفت هذا الأمر بأنه يسير على الله تعالى: ﴿**إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾.

وموقف المؤمن تجاه المصائب التي تَحُلّ به هو الصبر والاحتساب، فيصبر محتسباً أجر صبره عند الله تعالى، ويقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، فينال رحمة الله سبحانه وتعالى، قال عزّ وجل: ﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ۞ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعونَ ۞ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ**﴾ [البقرة، ١٥٥-١٥٧]. ويقول رسول الله ﷺ: «**عَجِبْتُ لأمرِ المؤمنِ ، إنَّ أمرَهُ كُلَّهُ خيرٌ، إن أصابَهُ ما يحبُّ حمدَ اللَّهَ وَكانَ لَهُ خيرٌ، وإن أصابَهُ ما يَكْرَهُ فصبرَ كانَ لَهُ خيرٌ، وليسَ كلُّ أحدٍ أمرُهُ كلُّهُ خيرٌ إلَّا المؤمنُ.**» أخرجه أحمد ومسلم.

وهذه المصائب التي تقع في الأرض أو في أنفس الناس هي من القضاء والقدر، لأنّ أفعال الإنسان تقع في دائرتين، الأولى يسيطر على أفعاله فيها، فيقوم بجميع أعماله فيها مختاراً، فهو يأكل وينام ويعمل وغير ذلك، ويفعل كل ذلك بإرادته واختياره، وهذه الدائرة

هي موضع الحساب، فيثاب على أفعاله فيها إن كانت بحسب أوامر الله تعالى ونواهيه، ويعاقَب عليها إن كانت على غير أوامر الله ونواهيه، قال عزّ من قائل: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [الزلزلة،٧-٨]. والدائرةُ الثانية هي التي تقع فيها الأفعال من الإنسان أو عليه رغماً عنه ولا يملك لها دفعاً، سواء مما كان يقتضيه نظام الوجود: كشكل الإنسان وطوله ولونه ومحدودية قدراته، والخواص والقوانين التي قدّرها الله سبحانه وتعالى في السماء والأرض وما فيهما؛ كالجاذبية والليل والنهار والمطر والرياح وغيرها، أو مما لا يقتضيه نظام الوجود؛ كأنْ تصدمه سيارة، أو تسقط به طائرة، أو يقع من سطح أو رأس جبل، أو يصيبه مرض أو غير ذلك، فهذه لا يُحاسب الإنسانُ عليها؛ فقد وقعت منه أو عليه دون يستطيع التحكم فيها ولا منع وقوعها.

﴿**لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ**﴾ ورد هنا التعليل بـ(**لكيلا**) مفيداً الحكمةَ من إخبارنا بأنّ المصائب النازلة بنا إنما هي من عند الله سبحانه وتعالى، وأنه تعالى قد علمها وكتبها وقدّرها قبل خلق السماء والأرض. والحكمة من هذا الإخبار هو تسليةُ المؤمنين وتصبيرهم، ليؤمنوا أنّ ما أصابهم لم يكن ليخطئهم، وأنّ ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم، فلا يأسى المؤمن على خير فاته ولم يستطع تحصيله، ولا يأسى على مصيبة نزلت به، بل يصبر عليها ويحتسب. وكذلك لا يفرح بما آتاه الله سبحانه وتعالى، والفرح المذموم هنا هو الفرح الزائد عن الحدّ، المؤدّي للبطر وكفر النعمة، كفرح قارون: ﴿**إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ**﴾ [القصص،٧٦]، وهو الفرح المؤدّي للاختيال والزهو والفخر، يدل على ذلك أيضاً ما جاء بعده في هذه الآية نفسها: ﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾. أما السرور الذي يحسّ به الإنسان لشيء يحبّه فليس مذموماً، كفرح الشهداء بما يرونه عند الله سبحانه من الكرامة قال تعالى: ﴿**فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ**﴾ [آل عمران،١٧٠]، وكذلك فرح الصائم بفطره ولقاء ربه.

﴿**وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾، تقرّر في أصول الفقه تحريم كُلّ ما لا يُحبّه الله سبحانه وتعالى والنهيُ عنه، فالتعبير بـ(**والله لا يحبُّ**) قرينة من القرائن الدالة على الجزم في طلب الترك، أي تحريم ما بعدها، والاختيال هو الكبر والزهو بما أوتي، والفخر هو المباهاة والتطاول والتمدّح بما أوتيه الإنسان، فكلاهما منهيٌّ عنه محرّم يأثم فاعله، و(**فَخور**) صيغة مبالغة من الفخر، أي كثير الفخر ■

كيان يهود يستقوي على غزة وغيرها من المناطق في ظل انقسام الأمة على يد الحكام العملاء التابعين للغرب

أكدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أن القصف (الإسرائيلي) الذي استهدف، ظهر يوم الأربعاء، مقرًا للشرطة المدنية في مدينة غزة، وأسفر عن استشهاد ٩ أشخاص وإصابة ١٥ آخرين، بينهم عدد من عناصر وضباط الشرطة، يمثل «جريمة حرب» ويأتي في إطار محاولات الاحتلال تقويض اتفاق وقف إطلاق النار. وقالت الحركة في بيان إن المجزرة تعكس إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على التنصل من التزاماتها ورفض المضي في استكمال مراحل اتفاق وقف إطلاق النار، مشيرة إلى أن الاستهداف جاء في أعقاب لقاءات مكثفة مع الوسطاء والضامنين والمبعوث الأميركي للمنطقة جاريد كوشنر.

الوعي:

لا يتوقع من الغرب الكافر المستعمر ولا من أداته كيان يهود الغرقد المحتل أي خير. فلا يمكن الوصول إلى أية حلول حقيقية عن طريق أميركا - لا للمسلمين ولا لغيرهم-. والسؤال الحقيقي هو من سيحسم الصراع ويمرغ أنف أميركا ويطردها من العالم الإسلامي قاطبة ويقوم بتدمير قاعدتها العسكرية في الأرض المباركة فلسطين واستئناف الحياة الإسلامية من جديد؟.

حكام الأردن يحاولون تمرير عنتريات إعلامية بعد تأكد وجود احتلال عسكري أميركي في الأردن

أعربت وزارة الخارجية الأردنية عن إدانتها "تجدّد الاعتداءات الإيرانيّة الغاشمة على البحرين، وعلى الكويت واستهدفت فيها محطةً للقوى الكهربائيّة وتقطير المياه"، واعتبرتها "انتهاكًا سافرًا لسيادة الدّول، وتهديدًا لأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، وتصعيدًا خطيرًا، وخرقًا صارخًا للقانون الدّولي وميثاق الأمم المتحدة".

وأكّدت في بيان، "تضامنَ الأردن المطلق مع البحرين والكويت الشّقيقتَين، ووقوفَه معهما في كلّ ما تتخذانه من خطوات لحماية سيادتهما وأمنهما وسلامة مواطنيهما والمُقيمين فيهما".

حكام دمشق الجدد يكافئون كيان يهود على الضربات المتتالية للشام والتوغل فيها بمزيد من "التطبيع" واللقاءات "التطمينية"

نقلت وكالة فرانس برس عن مصدرين أن لقاء وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ورئيس جهاز الموساد)الإسرائيلي(رومان غوفمان في الأردن الذي كشف عنه موقع أكسيوس ناقش قضايا من بينها إنشاء غرفة عمليات خاصة في الأردن بإشراف أميركي، لمنع أي مواجهة بين سوريا)وإسرائيل(أو بين)إسرائيل(وتركيا داخل الأراضي السورية. وفي وقت لاحق، نقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن مصدر ديبلوماسي في وزارة الخارجية، أن اللقاء ضم "وفدا سوريا رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية، ورئيسي الاستخبارات العامة والعسكرية، ووفدا)إسرائيليا(رفيع المستوى، بوساطة أميركية واستضافة أردنية، في إطار الجهود الرامية إلى خفض التصعيد في أعقاب القصف)الإسرائيلي(الأخير للأراضي السورية وتصاعد التوترات في جنوب سوريا، ودعم الاستقرار في سوريا والمنطقة".

وأضاف المصدر: "تركزت المناقشات على وضع آليات عملية لوقف الاعتداءات)الإسرائيلية(وعمليات الاعتقال والاستهداف، وإحياء مسار التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق أمني يمكن أن يشكل أساسا لاتفاق مستقبلي أكثر شمولا".

وتابع المصدر: "تناولت المناقشات أيضاً أهمية دعم استقرار سوريا والحفاظ على أمن المنطقة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين تركيا)وإسرائيل(، وضمان عدم انعكاس التوتر القائم بين البلدين على الأراضي السورية. وركز الاجتماع على اتخاذ خطوات عملية لخفض التصعيد، بالتوازي مع بحث سبل العودة إلى مسار التفاوض، مع تأكيد سوريا أن أي ترتيبات أمنية يجب أن تحترم سيادتها ووحدة أراضيها وحقوقها السيادية".

ويأتي اللقاء بعد نحو أسبوع من ضربة)إسرائيلية(استهدفت قاعدة جوية في مطار أبو الظهور في شمال غرب سوريا، وبعد يوم من استهداف (إسرائيل) من قالت إنهم مسلحون في سوريا قرب هضبة الجولان، حيث أعلنت دمشق إصابة شخص في الضربة، ووصفتها بأنها "انتهاك صارخ" لسيادتها. ومنذ إطاحة حكم بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، شنّت (إسرائيل) مئات الغارات على سوريا، تركزت على أهداف عسكرية قالت إن ضربها يهدف إلى منع السلطات الجديدة من الاستحواذ على ترسانة الجيش السابق. كذلك توغلت قواتها خارج المنطقة العازلة المحاذية لهضبة الجولان التي تحتل (إسرائيل) معظمها منذ العام ١٩٦٧، وأعلنت عزمها إقامة منطقة منزوعة السلاح في جنوب سوريا. ويكرر مسؤولون (إسرائيليون) أن قواتهم لا تعتزم الانسحاب من المنطقة.

الفرق بين الخليفة والملك:
حين يخاف الحاكم من الله قبل أن يخافه الناس

بهاء الحسيني

ليست القضية في اسم الحاكم الذي يجلس على كرسي السلطة، ولو كان اللقب الذي يُكتب أمام اسمه يدل على نوع حكمه، ولكن الأهم هو منهج الحكم الذي يحكم به، والغاية التي يقوم لأجلها، والحدود التي تقف عندها سلطته أمام شرع الله وحقوق الناس.

وهنا يقف معنا موقف جليل من سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقد أخرج ابن سعد عن زاذان عن سلمان رضي الله عنهما أن عمر قال لسلمان: «أملك أنا أم خليفة؟» فقال له سلمان: إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهماً أو أقل أو أكثر، ثم وضعته في غير حقه، فأنت ملك غير خليفة. فاستعبر عمر، أي بكى.

وتُنقل عنه رضي الله عنه كلمة أخرى في المعنى نفسه، أوردها الإمام ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: «والله ما أدري أخليفة أنا أم ملك». فقيل له: إن بينهما فرقاً؛ الخليفة لا يأخذ إلا حقاً ولا يضعه إلا في حق، وأنت بحمد الله كذلك، والملك يعسف الناس، فيأخذ من هذا ويعطي هذا.

فتأملوا هذا الفهم العميق!

عمر بن الخطاب، الذي خضعت له العرب. دانت له الأعاجم ومساحات واسعة من الأرض، وامتدت دولته من بلاد فارس إلى الشام ومصر، لم يكن يرى السلطة امتيازاً شخصياً، ولا غنيمة يتصرف فيها كيف شاء، بل كان يرى نفسه مسؤولاً أمام الله عن كل درهم وكل نفس وكل حق من حقوق المسلمين. وهذا هو جوهر القضية. ليست المشكلة في التاج... بل في مصدر السلطة ومنهج الحكم.

إن الإسلام لا يجعل الحاكم إلهاً فوق الناس، ولا يمنحه حصانة من الحق، ولا يجعل الأمة ملكاً شخصياً له. والقرآن يقول: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**﴾ [النساء: ٥٨].

فالسلطة في الإسلام أمانة، والحكم مسؤولية، والمال العام ليس مال الحاكم، والأمة ليست مزرعة خاصة، والرعية ليست ملكاً لشخص أو عائلة أو حزب.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أمر مهم: ليس كل ملك مذموماً لمجرد كونه ملكاً؛ فقد قال الله تعالى عن داود عليه السلام: ﴿**وَآتَاهُ اللَّهُ**

﴿الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقال عن سليمان عليه السلام: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥]. إنما الحديث هنا عن الملك الذي يتحول فيه الحكم إلى استبداد وجبر وتسلط واستئثار، وهو ما عبّر عنه الحديث بالملك العضوض.

أين نحن من نموذج عمر؟

كان عمر رضي الله عنه يخشى أن يحاسبه الله على درهم من مال المسلمين. أما في زماننا، فقد تتحول أموال الأمة إلى أرقام ضخمة في حسابات ومشاريع وامتيازات، ثم يُطلب من الناس أن يصمتوا، وأن يَعدّوا مساءلة الحاكم تعدياً على الدولة، وأن يصبح نقد السلطة جريمة، بينما قد يُعامل المال العام وكأنه ملك لمن بيده القرار.

فأيُّ فارق بين خليفة يخاف أن يضع درهماً في غير حقه، وحاكم يرى الدولة بما فيها من أرض وثروات ومؤسسات ومقدرات ملكاً خاصاً له ولمن حوله؟ إنها ليست مسألة شعارات. إنها مسألة أمانة وعدل وحكم بشرع الله.

وماذا عن الشعوب التي دفعت أثماناً باهظة؟

لقد رأينا في العقود الأخيرة شعوباً ثارت على الاستبداد، وسقطت أنظمة بعد صراعات دامية، ودُمرت مدن، وهُجّر ملايين البشر، ودُفعت أثمان هائلة. وسوريا مثال مؤلم على ما يمكن أن يفعله الاستبداد والصراع المسلح حين تتراكم المظالم وتنهار مؤسسات الدولة ويغيب العدل. لكن العبرة لا تكون باستبدال شخص بشخص، أو شعار بشعار، أو نخبة بنخبة. فالسؤال الأكبر هو: ما النظام الذي سيحكم الناس بعد سقوط الظلم؟ فإذا رحل مستبد وجاء مستبد آخر، فما الذي تغير؟ وإذا تغيرت الوجوه وبقيت القواعد التي تنتج الاستبداد، فهل انتهت المشكلة؟

إن المطلوب ليس مجرد تغيير الجالس على الكرسي، وإنما تغيير منهج الحكم بحيث تكون السلطة مقيدة بالشرع، والمال العام مصوناً، والحقوق محفوظة، والحاكم مسؤولاً عن رعيته أمام الله وأمام الأمة. قال رسول الله ﷺ: «**كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**». فالحاكم راعٍ، وليس مالكاً للناس. فلنراجع أنفسنا، لقد آن لنا أن نتوقف لحظة، لا لنسأل فقط: من يحكمنا؟ بل لنسأل: بم يحكمنا؟ ولمصلحة من يحكم؟ وممن يستمد سلطته؟ وهل أموال الأمة عنده أمانة أم غنيمة؟ وهل يستطيع المظلوم عنده أن يصل إلى حقه؟ وهل يستطيع الناس محاسبة من ظلمهم بالطرق التي أقرها الشرع؟ وهل يكون الحاكم خادماً للأمة أم متسلطاً عليها؟ هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن تشغل أهل العقل والبصيرة.

إن الأمة لا تحتاج إلى استبدال مستبد

بمستبد، ولا إلى إعادة إنتاج الظلم تحت أسماء جديدة. إنها تحتاج إلى نظام حكم يقوم على العدل والشرع والمحاسبة وصيانة الدماء والأموال والأعراض. ولهذا فإن الواجب على المسلمين أن يطلبوا تحكيم شرع الله بالطريقة الشرعية وبالوسائل المشروعة، وأن يعملوا على إقامة الحكم الذي يحقق العدل ويصون الحقوق ويقيم أحكام الإسلام، بعيداً من الفوضى والانتقام واستحلال الدماء. فليست العبرة بأن نرفع شعار «الخلافة» فحسب، ولكن العبرة بأن نفهم معناها مسؤوليةً وعدلاً وأمانةً وحكماً بشرع الله.

ولنتذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو يسأل نفسه: «أملك أنا أم خليفة؟» فكان يخاف أن يكون قد أخذ درهماً من مال المسلمين ووضعه في غير حقه.

فيا من تطلبون الحكم، ويا من تتولون أمر الناس: هل تستطيعون أن تقفوا مع أنفسكم وقفة عمر؟

ويا أمة الإسلام:

هل نرضى أن تبقى بلاد المسلمين أسيرة أنظمة الاستبداد والتبعية، أم نعمل على بناء نظام سياسي يحقق العدل ويحفظ الأمة ويجعل الحاكم مسؤولاً أمام الله عن رعيته؟

إن الطريق الشرعي يكون بالتغيير الشرعي لا بالفوضى ولا بسفك الدماء ولا بالاعتداء على الأبرياء، وإنما بالوعي والعدل والعمل المنظم المشروع، وبناء الأمة على أساس الإسلام، حتى يكون الحكم أمانة لا غنيمة، ورعاية لا تسلطاً. ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾ [يوسف: ٤٠].

فاللهم أصلح أحوال المسلمين، وأرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه، وأقم في أمتنا العدل، وارفع عنها الظلم والاستبداد والتبعية، واجعل الحكم فيها قائماً على طاعة الله وتحقيق العدل وصيانة الدماء والأموال والأعراض ■

هل يُعدّ الانقلاب العسكريّ من أساليب أخذ الحكم في الإسلام؟ (1)

بسّام فرحات- تونس

مِن تتبّع سيرة الرّسول ﷺ في مكّة والمراحل التي قطعها حتّى أقام دولته والأعمال البارزة التي كان يقوم بها في كلّ مرحلة، استنبط حزب التّحرير طريقته في السّير ـ مراحل وأعمالا ـ تأسّيا بما قام به سيّد المرسلين في المرحلة المكّية، بوصفها أحكاما شرعيّة واجبة الاتّباع كسائر الأحكام الثابتة بالسنّة المشرّفة.

وبناء على ذلك حدّد الحزب طريقة سيره بثلاث مراحل، أولاها: مرحلة التثقيف لإيجاد أشخاص مؤمنين بفكرته وطريقته ومشروعه يكونون نواة للكتلة الحزبيّة. ثانيتها: مرحلة التفاعل مع الأمّة لتحميلها الإسلام حتّى تتّخذه قضيّة لها وتعمل على إيجاده في الواقع. ثالثتها: مرحلة تسلّم الحكم وتطبيق الإسلام تطبيقا عامّا شاملا وحمله رسالة إلى العالمين.

بين الطّريقة والأسلوب

وباستنطاق أحداث السّيرة النبويّة اتّضح للحزب أنّ الرّسول ﷺ عندما مرّ بمثل تلك الوضعيّة العدميّة من الاضطهاد الوحشيّ في مكّة أخذ يضمّ إلى حمل الدّعوة عملا جديدا يتمثّل في طلب النّصرة من أهل القوّة والمنعة، وأنّه واظب عليه رغم ما لاقاه من عنت وصدّ إلى أن استجاب له الأنصار، بما يرقى بهذا العمل أصوليّا إلى مرتبة الكيفيّة الدائميّة للقيام بالفعل:

فباستقراء أدلّة إقامة الدولة يتّضح بجلاء أنّها أقيمت مرّة واحدة بطريقة طلب النّصرة في نهاية مرحلة التفاعل. لكن رغم أنّ الرّسول ﷺ طلب النّصرة تحديدا من أهل القوّة والمنعة والشّوكة واشترط عليهم أن يحموه ممّا يحمون منه أشرافهم ونساءهم وذراريهم ولو كلّفهم ذلك القتال، ورغم أنّ الأنصار استعدّوا للحرب وشكّلوا كتيبة من ٥٠٠ فارس، فإنّهم سلّموه الحكم سلميّا دون الالتجاء لإراقة الدّماء.

وبذلك يتّضح أنّ العمل المسلّح أسلوب يُتّخذ عند الحاجة وليس طريقة ملزمة وإلاّ لكان الرّسول ﷺ رفض تسلّم الحكم إلّا بعد المنابذة بالسّيف: فيجب أن نفرّق بين الاستناد إلى أهل القوّة والمنعة والشّوكة والانتصار بهم، أي طلب النّصرة منهم بوصفه طريقة لإقامة الدّولة، وبين استعمال أهل القوّة والمنعة لشوكتهم والتجائهم للعمل العسكريّ بوصفه أسلوبا لأخذ الحكم وولادة

الدّولة. فقد لا نحتاج لاستعمال الشّوكة، وقد لا يتجاوز استعمالنا لها مجرّد التّهديد والاستعراض لإحباط نيّة المقاومة والتنطّع. وعليه فقد اهتدى الحزب إلى التّمييز بين أخذ الحكم بوصفه أسلوبا وبين إقامة الدّولة بوصفها طريقة. ولئن كانت أساليب أخذ الحكم قائمة مفتوحة مشرعة على المتاح من الخيارات المتأثّرة بنوع العمل وظرفيّته وسياقه، فإنّ طريقة إقامة الدّولة فذّة مقتصرة على طلب النّصرة، فهي حكم شرعيّ محدّد لا يجوز لنا أن نتعدّاه، ولا نملك معه الخِيَرَةَ من أمرنا. وبناء عليه، انخرط حزب التّحرير منذ سنة ١٩٦١ في طلب النّصرة بكافّة أجزاء مجاله وذلك بالتّوازي مع أعماله في الأمّة من إيجاد الوعي العامّ بالإسلام والرأي العامّ له. وقد طلبها من الحاكم الفعليّ وممّن يستطيع السّيطرة على الحكم، كما طلبها ممّن يمكنه جلب الحاكم الفعليّ وجلب من يستطيع السيطرة على الحكم، وسار على ذلك بكلّ قواه إلى سنة ١٩٦٥: ففي أوائل هذه السّنة لمس حصول التجاوب بين حملة الدّعوة والمجتمع وأنّ الدولة تكوّنت في أحشاء الأمّة ولم يبق على استكمال بنائها إلّا أخذ الحكم، وأنّ الذي يحول دون ذلك هو السند الخارجيّ غير الطبيعيّ الذي مكّن للعملاء وعسّر ولادة الدّولة.

في العمليّة القيصريّة

وبما أنّ الانتظار لا يزيد الولادة إلّا عسرا ويهدّد بإجهاض الجنين الثّمين، فقد قرّر الحزب أن يقوم بما أسماه (عمليّة قيصريّة) لأخذ الحكم انتزاعا، وأصبح يستهدف في طلب النصرة من يمكنهم القيام بتلك العمليّة القيصريّة بما تحتمله من عمل ماديّ وشوكة عسكريّة وصبغة قتاليّة.

وبذلك وكلّما تقدّمنا في قطع المسافات وتلبّسنا ميدانيّا بالناحية العمليّة ضاقت دائرة أساليب أخذ الحكم نشدانا للأسلوب المتجانس مع نوع العمل المتاح: فقد أُقصيت منها الخيارات المدنيّة الشعبيّة (العصيان المدنيّ والإضراب العامّ والمظاهرات) – وإن لم تفقد أهميّتها في الضّغط والمساندة – وتمحّضت تحديدا لاستهداف أهل الشّوكة والقوّة العسكريّة القادرين على القيام بالعمليّة القيصريّة: فهامش الأساليب رغم اتّساعه وارتهانه نظريّا لنوع العمل فإن أسلوب أخذ الحكم تحديدا يجب أن يكون من جنس مناط نقطة الارتكاز من حيث ارتباطاتها الإقليمية والدوليّة وواقع الأمان فيها؛ هل هو بأمان المسلمين أم بغيرهم، وواقع السّلطان؛ هل هو ذاتيّ أم وظيفة بالوكالة عن الاستعمار، وواقع المؤسّسة العسكريّة من حيث قوّتها وتسليحها ومصالحها وولاؤها وعقيدتها العسكريّة وعلاقتها بالسّلطة وتجاوبها مع الشّعب. ففي ظلّ العمالة والتبعيّة وانعدام السّلطان

والارتهان للأجنبيّ والصّراع الدوليّ الشّرس على البلاد ومقدّراتها، ومع ارتباط المؤسّسة العسكريّة بالسّلطة ـ مصالح وامتيازات وولاء، واستنادها إلى القوى العظمى، تسليحا وتدريبا وعقيدة ـ يتّضح أنّ الحكم يُنتزع قبل أن يُتَسَلّم، ويتأكّد الالتجاء إلى العمليّة القيصريّة لأخذ الحكم، وبالتّالي يتعيّن وجوبا أن تُطلب النّصرة من أهل القوّة المادّية والشوكة العسكريّة القادرين على القيام بتلك العمليّة.

وبما أنّ أبرز ممثّل لهؤلاء في عصرنا الحالي هو المؤسّسة العسكريّة، فإنّ أخذ الحكم من طريقها قد يلتبس بالانقلاب العسكريّ: فهل المقصود بالعمليّة القيصريّة هو الانقلاب العسكريّ تحديدا؟ أم الانقلاب ما هو إلاّ متاح واحتمال وأسلوب من أساليب العمليّة القيصريّة؟ أم هما مناطان مختلفان متناقضان؟ وإنّ أولى خطواتنا في الإجابة عن هذا التّساؤل المركزيّ يجب أن تنطلق منهجيّا من تحديد المعنى الاصطلاحيّ للانقلاب العسكريّ واستخراج مقوّماته ثمّ تمييزه من سائر المصطلحات المتقاربة معه والملتبسة به في الشحنة المعنويّة، تمهيدا لتنزيله على واقع النّصرة والعمليّة القيصريّة. فمن المفيد للبحث أن نحدّد المصطلحات بدقّة وأن نحقّق مناطات المفاهيم لتبيان الفروق الجوهريّة بينها.

ما الانقلاب العسكري؟

إنّ من أوكد مقتضيات التّواصل والإبلاغ أن نلتزم كليّا بالمعنى الذي تواضع عليه واضعو المصطلح ابتداء، بصرف النّظر عن موقفنا ومعتقدنا ـ فلا مشاحة في الاصطلاح. ثمّ أن نحرص على استعماله بدقّة للدّلالة على معناه المخصوص درءا لسوء الفهم وحرصا على نقاء الفكرة، مع الوعي على الفروقات المعنويّة ـ قبل الفروق بين المصطلحات المتقاربة - لاسيّما في هذا الميدان الحسّاس الذي تتقاطع فيه السّياسة بالشّرع. ففيما يتعلّق بالانقلاب العسكريّ فقد عُرّف عدّة تعريفات أكاديميّة واجتماعيّة وسياسيّة، نحاول فيما يلي أن نستعرض أهمّها وأن نلخّص النّقاط الجامعة بينها:

فحسب قاموس أكسفورد الموجز لعلم الاجتماع، الانقلاب العسكريّ هو (استيلاء عنيف وفوريّ على سلطة الدّولة بواسطة القوّات المسلّحة وبشكل غير ديمقراطيّ ولا دستوريّ). وحسب الموسوعة البريطانيّة فإنّه يتمثّل في (إطاحة فجائيّة بحكومة قائمة من جانب فرد أو مجموعة صغيرة بواسطة عنف محدود من المؤسّسة العسكريّة أو جزء منها). أمّا موسوعة (ويكيبيديا) فتعرّفه بأنّه (إزاحة مفاجئة للحكومة تنفّذها مجموعة ضيّقة من داخل أجهزة الدّولة ـ العسكريّة غالبا ـ لتغيير رأس الهرم السياسيّ). هذا على المستوى الأكاديميّ. وعُرّف الانقلاب العسكريّ تعريفات سياسيّة ذات طابع وصفيّ متقاربة في فحواها:

فقد عُرّف بأنّه (إطاحة بحكومة قائمة بشكل غير شرعيّ باستخدام العنف العسكريّ أو التّهديد باستخدامه). وعُرّف بكونه (تمرّدا تقوده المؤسّسة العسكريّة أو الجزء القويّ منها يفضي إلى الإطاحة بالنّظام القائم). وعُرّف أيضا بأنّه (تغيير لنظام الحكم بالقوّة العسكريّة غصبا عن الحكومة القائمة وتنصيب حكومة بديلة). ويتّضح واقع المناط أكثر بالاستعانة ببعض العينات الحيّة المعاصرة: فباستقرائنا لتجارب حزام الانقلابات غرب إفريقية جنوب الصّحراء نلمس أنّها تشترك في جملة من المحفّزات والنواميس التي تميّز الظّاهرة الانقلابيّة العسكرية، ما يوسّع نظرتنا إليها ويساعدنا على تعريفها بشكل جامع مانع بوصفها (عملا سياسيّا غير دستوريّ ولا قانونيّ بأداة عسكريّة يستهدف الحكم ورجاله ويتميّز بكونه تحرّكا فئويّا وسرّيا ومطلبيّا وفجائيّا وفوريّا. ويتمثّل عمليّا في تمرّد المؤسّسة العسكريّة أو جزء منها على السّلطة القائمة باستعمال العنف المسلّح أو التّهديد به، بما يفضي إلى عزل الحكومة السّابقة وتنصيب أخرى، سواء أكانت مدنيّة أم عسكريّة، مؤقّتة أم دائميّة).

هذا إجمال. وسنتولّى فيما يلي تفكيك مقوّمات الانقلاب العسكريّ وبيان مدلولها ومقصودها بدقّة، ثمّ مقارنتها بمقوّمات العمليّة القيصريّة وتوضيح ما بين مناطيهما من فروق جوهريّة: فهل يُعدّ أخذ الحكم بواسطة العمليّة القيصريّة انقلابا عسكريّا؟ بمعنى هل يُعتبر العمل العسكريّ الذي قد يُؤخذ به الحكم وقد تولد به الدّولة الإسلاميّة انقلابا عسكريّا؟

المقوّم الأوّل: عمل غير دستوريّ ولا ديمقراطيّ

أولى مقوّمات الانقلاب العسكريّ أنّه غير قانونيّ وغير دستوريّ ولا ديمقراطيّ، وهذا بدهيّ: فدستوريّا لا يوجد أيّ دستور ينصّ في بنوده وما انبثق منها من قوانين على صلاحيّة تدخّل الجيش في سير الحكم وإمكان تسخيره القوّة العسكريّة لخلع الحكّام وإقالة الحكومات وتنصيب آخرين: فالمبدأ العالميّ يؤكّد خضوع المؤسّسة العسكريّة للسّلطة المدنيّة المنتخبة، ولئن كانت الدّساتير العصريّة تنصّ على أنّ الجيش مؤسّسة وطنيّة تحمي الدّولة والدّستور فإنّ تدخّله يكون في إطار القانون وتحت إدارة السّلطة المدنيّة لا فوقها. وبالتّالي فإنّ أيّ نصّ يخوّل الجيش صلاحيّة إقالة الحكومة بالقوّة يُعدّ استثناء شاذّا أو دليلا على وجود نظام حكم عسكريّ مباشر وليس هو قاعدة دستوريّة مستقرّة.

أمّا ما يحدث في العالم من تدخّلات عسكريّة لإقالة حكومات فهي في الغالب انقلابات عسكريّة خارج إطار الشرعيّة الدستوريّة، لا بناء على مادّة دستوريّة صريحة تجيز (استعمال القوّة العسكريّة) ضدّ الحكومة المدنيّة.

أمّا ديمقراطيًا فإنّ الديمقراطيّة تؤكّد على قدسيّة التداول السّلميّ للسّلطة، وتعدّل رأي الأغلبيّة، وتبوّئ الانتخابات مرتبة الطّريقة في الوصول إلى الحكم، وتجعل من كلّ ذلك خطًا أحمر لا يجوز تجاوزه. ولذلك لا غرابة أن وُصف هذا الفعل بالانقلاب واحتاج إلى القوّة الماديّة العسكريّة لوقوعه، وهذا يجعل الانقلابيّين بإزاء استحقاقات المجتمع الدوليّ وتحديّات الأعراف والقوانين الدوليّة. لذلك ترى المنقلبين لا يقرّون بأنّه انقلاب - أي عمل غير دستوريّ ولا قانونيّ - ويحاولون تبريره بشعارات ديمقراطيّة تجيزه وتشرّعه وتمنحه صفة الدستورية، كما يندفعون نحو الانخراط في تحالفات وارتباطات ومناورات من أجل تفكيك عزلتهم السياسيّة ورفع الحصار الاقتصاديّ المضروب عليهم، ما قد يكلّفهم في الغالب تنازلات انتحاريّة تمسّ السيادة والسّلطان والثّروات وحتّى الانتماء والهويّة، ودونكم الحراك الحالي في منطقة السّاحل والصّحراء.

مبحث نقليّ فقهيّ لا عقليّ ديمقراطيّ

أمّا العمليّة القيصريّة فهي أسلوب يُمليه مناط الواقع ويُتّخذ عند الحاجة من باب "ما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب": فإلى جانب كونها عملًا سياسيًا بأداة عسكريّة فإنّ العمليّة القيصريّة أسلوب من جنس واقع نقطة الارتكاز ـ قوّة وسلطانًا وأمانًا وانسجامًا وولاءات وارتباطات ـ لأنّها هي الأسلوب الذي يقرّره نوع العمل المتاح أمام طلب النّصرة.

فباستقرائنا لواقع المنطقة العربيّة والإسلاميّة ودراستنا لأوضاعها السياسيّة نتبيّن دون عناء أنّها واقعة بالكلّية تحت النفوذ الغربيّ وأنّ السلطة والحكم فيها ليس سلطانا ذاتيًا مستندا إلى قوّة الشّعب، بل وظيفة بالوكالة عن الكافر المستعمر وأنّ الأمان فيها ليس بأمان أهلها المسلمين. كما أنّ المؤسّسة العسكريّة فيها موالية للسّلطة ولاء أعمى ومتورّطة معها حتّى النّخاع: فكوادرها منتقون بدقّة، ومعزولون عن الشّعب، ومصنوعون على أعين الكافر المستعمر الذي صاغ عقيدتهم العسكريّة على مقاسه، واستعداهم على أمّتهم وربطهم بالسّلطة ربطًا محكمًا، وجعل مصالحهم وامتيازاتهم متشابكة بها تدور معها حيث تدور وجودًا وعدمًا، بحيث أنّ تخلّيهم عنها وانحيازهم للأمّة شبه مستحيل.

وفي ظلّ واقع كهذا موسوم بالتبعيّة وغياب السّلطان وانعدام الأمان والارتهان للأجنبيّ ـ سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا ـ مع صراع دوليّ شرس على البلاد ومقدّراتها، يتّضح أنّ الحكم يُنتزع قبل أن يُتَسَلّم، ويتأكّد الالتجاء إلى العمليّة القيصريّة لأخذ الحكم، ويتعيّن وجوبًا أن تستهدف النّصرة أهل القوّة الماديّة والشّوكة العسكريّة القادرين على القيام بالعمليّة القيصريّة، بوصفهم السّند

الطبيعيّ للسّلطة الجديدة والوسيلة الفعّالة والنّاجعة لإزالة السّند الخارجيّ الذي يبقي العملاء في السّلطة.

وبتحقيقنا لمناط طلب النّصرة يتأكّد هذا المنحى ويتّضح لنا بالقطع أنّ الرّسول ﷺ قد طلبها وواظب عليها رغم ما لاقاه من العنت والصدّ بما يرقى بها أصوليّا إلى مرتبة الطّريقة أي الكيفيّة الشرعيّة الدائميّة للقيام بالفعل. وكان يتحرّى الشوكة والقوّة والمنعة فيمن يطلب منهم النّصرة (كيف القوّة فيكم؟ كيف المنعة فيكم؟ كيف الحرب فيكم؟) يتحرّاها إمّا مباشرة من مظانّها (قبائل قويّة مقاتلة أو مدن منيعة)، أو بشكل غير مباشر ممّن يستطيعون توظيف الشّوكة (شيوخ قبائل أو شخصيّات قياديّة مؤثّرة أو شخصيّات ذات ثقل ماديّ ومعنويّ). وقد لازم همّ الشّوكة العسكريّة الرسول ﷺ وهو يتسلّم الحكم، فكان يستحضر بشدّة إمكانيّة اللّجوء إلى العمليّة القيصريّة ولا يستبعد مطلقًا اعتمادها في أخذ الحكم، ما جعله يحتاط لذلك ويعدّ له العدّة.

فقد استوثق لنفسه ولمشروعه واشترط على الأوس والخزرج أن يحموه ويمنعوه ممّا يمنعون منه أشرافهم ونساءهم وذراريهم ولو كلّفهم ذلك القتال وإراقة الدّماء. وقد أظهر الأنصار الحلقة عند تسليمه الحكم واستعدّوا للحرب وشكّلوا كتيبة من ٥٠٠ فارس تحسّبا للطّوارئ واحتياطا لتعسّر ولادة الدّولة. وعليه فإنّ أسلوب أخذ الحكم ليس مبحثًا عقليّا موكولًا للدساتير والقوانين الوضعيّة يُحتكم فيه إلى الديمقراطيّة، بل هو مبحث نقليّ فقهيّ يُحتكم فيه إلى الدّليل الشّرعيّ.

والعمليّة القيصريّة لا تستمدّ مشروعيّتها من منظومة فصل الدّين عن الحياة حتّى توصف بأنّها عمل لا دستوريّ خارج عن القانون مجانب للديمقراطية، فشرعا لا وزن لثالوث الشرّ الوضعيّ هذا، بل هي عمل مفصليّ من أعمال بناء الدّولة الإسلاميّة، وأسلوب يُمليه مناط الواقع، ويُعتمد عند انعدام الخيارات على سبيل الوجوب، من باب "ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب".

المقوّم الثّاني: يستهدف الحكم ورجاله

ثاني مقوّمات الانقلاب العسكريّ أنّه يستهدف الحكم ورجاله، أي إنّ غايته اغتصاب الحكم من طريق تحييد الحكّام، سواء أكان ذلك باعتقالهم وسجنهم ومحاكمتهم أم بقتلهم أم بطردهم ونفيهم، لأنّ بقاء رأس السّلطة طليقًا مع طاقم حكمه يمثّل تهديدًا جدّيًا لنجاح الانقلاب واستقرار الوضع وسلامة المنقلبين. فليس من أهداف الانقلاب العسكريّ أن يقيم الحكم على فكرة كليّة معيّنة وليس للانقلابيّين رسالة أو قضيّة مبدئيّة يريدون تحميلها للأمّة ويعملون لتسلّم السّلطة من حيث هي طريقة لإيجاد ما يتبنّونه في

المجتمع: فهم يستهدفون واجهة السّلطة (الحكومة/ رجال الحكم) ويتركون القوّة التي تسند السّلطة وتجعلها سلطانا ذاتيًا، ألا وهو الشّعب أو أقوى فئة في الشّعب.

لذلك، وبما أنّ الشّعب غير مضمون ولا مهيّأ لتقبّل المستجدّات ومفتوح على شتّى الاحتمالات، فإنّ من نواميس الانقلاب التي لا يتمّ بدونها هو المبادرة بإعلان حالة الطّوارئ العامّة وحظر التجوّل وإحكام السّيطرة على البلاد والعباد بنشر الجيش في مختلف جهاتها وتأمين المناطق الحسّاسة فيها، كالمطارات والموانئ والمحطّات الإذاعيّة والتّلفزيّة ومراكز قيادة الدولة وبعض السفارات الأجنبيّة، لا سيّما في العاصمة، مع الحرص كلّ الحرص على نشر البيان الانقلابيّ وما يليه من بيانات في خطوة استباقيّة للحجر على الرّأي العامّ وتدجين الشّعب واستمالته وقولبته ووضعه في الإطار ودفعه للرضا بالواقع الجديد.

أخذ الحكم ليس غاية

أمّا العمليّة القيصريّة فهي ليست مجرّد اغتصاب للحكم أو استهداف معزول للواجهة المادّية للسلطة بمعزل عن مكامن السلطة وسندها الطبيعيّ. فأخذ الحكم ليس غاية ولا يصحّ أن يُستهدف لذاته، بل الغاية هي استئناف الحياة الإسلاميّة وحمل دعوة الإسلام إلى العالم.

فحزب التحرير يسعى لأخذ الحكم كي يقيمه على الفكرة الإسلاميّة ويعمل لتسلّم السّلطة باعتبارها طريقة لإيجاد ما تبنّاه من آراء وأفكار في المجتمع. فالمسألة إذن أعمق من مجرّد العمل على تحطيم رجال الحكم بالقوّة الماديّة، إنّها كسب قوى الشّعب بجعل أفكار الإسلام طاغية في المجتمع بشكل يفضي إلى تحطيم رجال الحكم معنويًا وسياسيًا لتكون إزاحتهم المادّية من قبيل تحصيل حاصل.

بل إنّ الحكّام إذا انحازوا إلى الأمّة وانخرطوا في مشروعها وتبنّوا أفكار الحزب فيمكن أن يُتركوا في مناصبهم من باب تأليف القلوب كما فعل الرّسول ﷺ مع (باذان) والي الفرس على اليمن الذي أسلم وبايع رسول الله ﷺ ورضي بالتبعيّة للدولة الإسلاميّة: فالأصل في التعامل مع الكيانات التي تستند السلطة فيها إلى قوّة خارجيّة أجنبيّة أن تُستهدف الجهة التي تكمن فيها السّلطة وتهاجم، ولكن يجب أن يُتّخذ الشعب الذي يجعل السلطة سلطانًا ذاتيًا أداة للهجوم بعزله عن السلطة العميلة وجعله مهاجمًا مع المهاجمين، وهذا يتجاوز الانقلاب العسكريّ المسقط ويحتاج إلى كتلة سياسيّة تعمل في الشعب ومعه وبه، وتقوم بالكفاح السياسيّ وترسي رأيًا عامّا منبثقًا من وعي عامّ وتوجد قاعدة شعبيّة وتتلبّس بالعمليّة الصهريّة ■

يتبع...

كلمة أخيرة:

ترامب يكشف عن الحقيقة الاستعمارية لأمريكا

لم يخجل رئيس أمريكا ترامب، من أن يصرح بنجاح بلاده في السطو على أكثر من ٦٥ مليار برميل من احتياطيات نفط فنزويلا، بل وقال مفاخرا: "إن وزير الخارجية روبيو، ووزير الحرب هيغسيث وبناءً على توجيهاته تمكّنا من تأمين سيطرة أمريكية على الجزء الأكبر من احتياطيات النفط المؤكدة في فنزويلا، والبالغة أكثر من ٦٥ مليار برميل، من دون أي تكلفة على دافعي الضرائب الأمريكيين".

ليشهد بذلك على دولته بأنها دولة استعمارية لم تكن يوما تكترث بالشعارات التي رددوها كذبا وتضليلا، من مثل الحريات والاستقلال وحق تقرير المصير وحقوق الإنسان، وليؤكد أن تلك الشعارات لم تكن أكثر من ستار وذرائع للوصول إلى استعمار الشعوب ومص دماء البشر لصالح بارونات المال وحيتان الرأسمالية في أمريكا الاستعمارية.

نعم، هذه هي حقيقة أمريكا وبلاد الكفر، مستعمرون يتلذذون بالسطو على الشعوب ونهب ثرواتها. وها هي فنزويلا مثال حي، بل إن ترامب ما فتئ يردد منذ وصوله إلى الحكم عن رغبته في السيطرة على بنما وجزيرة غرينلاند وكندا وكوبا ومضيق هرمز وغزة وثروات أوكرانيا والحبل على الجرار.

لذلك فإن العالم كله في أمس الحاجة إلى دولة الخلافة الراشدة التي تعيد العدل والرحمة إلى الشعوب كلها، وتقطع دابر المستعمرين والمستكبرين والطغاة، أمثال ترامب، فالإسلام يرفع من شأن الناس ويخرجهم من الظلمات والفقر والضنك إلى النور والرحمة والسعة، وتاريخ المسلمين ودولتهم شاهد على ذلك. فالإسلام هو الذي ساوى بين الأحمر والأسود، والعربي والعجمي، والفقير والأمير، ودولته كانت إذا ما فتحت بلدا ضمته إليها رعاية وخدمة وعدلا، لا نهبا واستعمارا وسطوا، تحقيقا لقول الله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾.

فما أحوج العالم إلى دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فهي أمل الشعوب ونجاة المستضعفين.

الغلاف الأخير:

السلطة الفلسطينية تلاحق الداعين لإيقاف الحفلات المختلطة

واصلت أجهزة السلطة في الضفة الغربية حملة اعتقالات شملت عددًا من الناشطين والمعارضين السياسيين، من بينهم عناصر وقيادات في حزب التحرير، وفق ما أفادت به مصادر محلية.

فيما قالت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين إن الحملة رافقتها اعتداءات وانتهاكات خلال عمليات الاعتقال ودهم المنازل. وتأتي هذه الاعتقالات بالتزامن مع حملة قالت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين إنها تستهدف عناصر وقيادات في حزب التحرير، إلى جانب ملاحقة ناشطين ومعارضين سياسيين، مطالبةً بالإفراج عن المعتقلين ووقف الملاحقات السياسية.

وفي أعقاب هذه الاعتقالات، أصدرت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين بيانًا أدانت فيه "حملة الاعتقالات الهمجية" التي تستهدف عناصر حزب التحرير وقياداته في الضفة الغربية. وقالت اللجنة إن الاعتقالات تأتي "على خلفية مواقفهم وآرائهم السياسية"، معتبرةً أنها تمثل استمرارًا لنهج قمع الحريات ومصادرة الرأي الآخر.

وأضافت أن الحملة، وفق إفاداتها، لم تقتصر على الاعتقال، بل شملت اقتحام منازل واعتداءات بالضرب على معتقلين وأفراد من عائلاتهم، إلى جانب ترويع النساء والأطفال والعبث بممتلكات داخل المنازل. وطالبت اللجنة بالإفراج الفوري عن المعتقلين الذين وصفتهم بالسياسيين، وعن جميع المعتقلين على خلفية آرائهم ومواقفهم، داعيةً القوى الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان إلى التدخل لوقف "سياسة الملاحقات السياسية". وفي المقابل، يواصل أهالي المعتقلين السياسيين تنظيم وقفات وفعاليات احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم، ووقف الاعتقالات على خلفية المواقف والآراء السياسية.

الوعي:

أصدر حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين نشرة بتاريخ ٢٥ من صفر الخير ١٤٤٨هـ الموافق السبت, ٠٨ آب/أغسطس ٢٠٢٦م بعنوان "السلطة الفلسطينية الخائنة لله ورسوله تتبع خطا إبستين لإسقاط أهل فلسطين". ومما جاء في النشرة: "يا أهلنا في الأرض المباركة: إن الإسلام والعفة والحياء واحتشام النساء والجلباب تغيظ الكافرين وأولياءهم، وقد سخّروا كل أدواتهم لنزع الجلباب عن نسائنا وإشاعة أجواء الاختلاط بين شبابنا وبناتنا، بل ويعملون على ما هو أشد، لجعل أبنائنا وبناتنا فاقدين للإحساس والشعور، فالمغضوب عليهم يسفكون دماءنا ويدنسون المسجد الأقصى، وينتهكون حرمات بيوتنا، وأبناؤنا وبناتنا في الحفلات والمهرجانات المختلطة وعلى المدرجات يتمايلون، في مشهد يفرح له اليهود وأعداء الإسلام". وأضافت النشرة قائلة: "إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من شعائر الإسلام وخصال المؤمنين، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾... فالسكوت عن منكرات السلطة موجب لغضب الله تعالى، ومنذر بالهلاك في الدنيا والآخرة، والسلطة وأدواتها تستهدف بيوتنا وأبناءنا ونساءنا لتنزع عنهم لباس التقوى، فإن تركتموها وما أرادت دمرت بيوتنا وأهلكت أبناءنا، فخذوا على يدها وأنكروا عليها جرائمها تفوزوا في الدنيا والآخرة."

الموقع الرسمي لمجلة الوعي:	http://www.al-waie.org
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على الفيسبوك:	https://www.facebook.com/alwaie.info
الحساب الرسمي لمجلة الوعي على إكس (التويتر):	https://x.com/alwaiemagazine
القناة الرسمية لمجلة الوعي على الانستغرام:	https://www.instagram.com/alwaiemagazine
عنوان المجلة على الديلي موشن:	https://www.dailymotion.com/alwaiemagazine